

فهرس ما في كتاب احسن الدلائل

٣

مقدمة في امور ثلثة

٤

الامر الثاني ان البقعة ليست
بجسنة بل كلها ضالة

١٥

فرضية مسح الرجلين ووجوب
غسلهما

٢٠

جواز التيمم والاستنشاق مرة

واحدة وجواز صلحها بماء واحد

٢١

عدم كفاية مسح العمامة عن مسح الرأس

٢٢

ما ثبت في الوضوء من الاذكار

٣٥

نقص الوضوء باكل لحم الا بيل

٤

الامر الاول العالم المعد مجيب عليه ان يعل باليد

المخالف لا مامد ولا يخرج بهذا العمل عن مذهبه

١٠

الامر الثالث ان الجماعة والسود الا عظم الذين

امرنا باتباعهم هو المتسك بسنة رسول الله

صل الله عليه وسلم وسنة اهل بيته وان كان قادرا

١٨

وجوب السجدة عند الوضوء

٢٢

عدم سنة تليث مسح الرأس

٢٦

مسح الرتبة

٣٠

نقص الوضوء بمس الذعر

٣١

غسل الجمعة

٣٢

حكم الآبار التي لم تبلغ دورتها

سنة وتليث

٥٢

كيف تعمل المرأة المبتدئة في

الحيف والملبسة عليها عاداتها

اذ استرددها

٥٥

خروج وقت الظهر ودخول وقت

العصر اذا صار ظل كل شيء مثله

٥٩

جمع الظهر والعصر في حالة السفر

في وقت المغرب والمشاو في وقت

٦٤

لفظ والدرجة الرفيعة ودور زقنا

شفاعة وبارح الرحمين في

الدعاء بعد الاذان

٥١

وجوب مسح الكفين واستجاب

المسح الى المرتين في التيمم

٥٣

تفخي بول الغلام مالم يلطم الطعام

بخلاف بول الجارية

٥٤

من صلى ركعة من الصبح قبل طلوع

الشمس فليصل اليها اخرى

٦٣

تقبيل ظهر المملتين ووضعها

على اليمنين عند سماع الشهادتين

محمد رسول الله في الاذان والاقامة

٦٥

قول الصلوة سنة رسول الله

بعد اذان الجمعة بدعة

٦٦

نية الصلوة باللفظ بدعة

٤٢ وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة

١٦٣ رفع اليدين في افتتاح الصلاة مع التكبير وقبله وبعده

١١٤ وضع اليد على الذراع وعلى الكف و الرسخ واخذ الشمال باليمين

١١٨ ما يقرأ بعد التكبير قبل القراءة

٩٥ الدعاء في الركوع والسجود

٩١ وضع اليدين في السجود بكون الوجه به الكفين ووضعهما احد المتكئين

١٠٠ نبوت جلسة الاستراحة
١١٠ التورك في القعدة الاخيرة

٤١ عدم ركنية الفاتحة

٤٤ وجوب قراءة الفاتحة للمأموم ولو كانت الصلاة جهرية

١١٤ رفع اليدين عند المتكئين وحذو الاذنين وفرعهما

١١٤ وضع اليدين على الصدر وقت السرة

٩١ جهر الامام والمأموم بالتأمين

٩٤ يقول الامام التحميد بعد التتميع

٩٩ الدعاء بين السجدين
١٠٢

الاشارة في التشهد

١١١

رفع اليدين عند الركوع وعند القيام منه والقيام الى الثالثة

١٢٥ رد السلام بالاشارة في الصلاة

١٣٠ عدم فساد الصلاة باخذ يدا الزين او بالمشي لاخذ الزين مستقبل

العتبة

١٣٢ كفاية الخطا اذا لم يجد ستره

١٤٠ وتر الثلاث بالمستعنين او بتليمة بالعدة على الركعتين او بدونها

١٤٤ استسباب الركعتين قبل المغرب

١١٤

سلام الناسي للصلاة والذي يظن انه ليس في الصلاة وكذا العمل الكثير والخطوات في الصلاة سهوا

١٢٤ حمل الصبيان والحيوان والفعل العليل وان تعدد ولم يتوال في الصلاة لا تبطل بها

١٣١ ترك استقبال القبلة ساهيا لا يبطل الصلاة

١٣٣ علم وجوب الوتر

١٣٤ سنة الركعتين قبل الظهر

١٥٠ قضاء سنة الفجر بعد الزلزلة قبل طلوع الشمس وسنة قضاء سنة الظهر بعد العصر

١٥٤

كرامة السنن حين الشروع في

الاقامة وبعد ها

١٦١

سجود السهو بعد التسليمين

وقبلها

١٤١

عود المصلي اذا قام من الركعتين

حتى يستتم قائما

١٤١

صحة الجمعة في كل مكان حتى في البراري

وقد دنع النزاع في اقامة الجمعة

١٦٦

عدم فرضية الترتيب وعدم

وجوبه

١٦٩

اجتناب نقصان الصلوة بالسجدتين

والسلام بعدهما بدو الشهادتين

معه امر جائز

١٤٣

لا تقصر الصلوة في اقل من ريعه يرد

١٨٤

البدعات حال الخطبة

١٨٨

قوة العائنة في صلوة الجنازة

تم الغمير

بسم الله الرحمن الرحيم

المهدي الذي نزل احسن الحديث تزيلا وجعل احسن الهدى هدى
محمد تمهيدا صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين سيمعون النور
فينبغون احسنه وعلى من قبلي على آثارهم فيرفضون من القول
او هينه وبعد فيقول العبد الضعيف محمد عمر السدي الحنفي
تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخيي ابن وحيد العصر فريد الدهر
حبيب القوة القدسية والملكة الملكوتية استاذي ومولا في
محمد عبد الغني الكذاهري قدس اسراره الله الباري هذه عدة
من المسائل مرشحة باحسن الجمع والدلائل جمعتها بالاستيحاء
مع تكسر البال ونكتة البلبان مراعي في ذلك شريعة الانصاف
مجانبا فيه عن طريقة الاعتصاف مسميها له باحسن الدلائل

على بعض المسائل ولما استتب هذا الجمع على هذا المنوال ورائه جديرا
بمطالعة ارباب الفضل والكمال حدثني نفسي ان اخدم به حفرة
من هو كعبة الحاج كعبة لاهل الاحتياج سيجوم حول ذراه العلون
كما ترى الحج بيت الله معتركا اعني القطب الاعظم والنوف
الا فخم ثمرة نؤاد سيد العرب والعجم شيخ طوائف الامم هادي
الانام المهدي الامام مرشد الخلق الذي الى الحق ما حي انواع
البدع والظلم مسلط الرجال في الجهد والعلم لازالت شمس
افاضاته طاعة وبدور ارشاد دانه ساطعة فيبعد ذلك لينة

بتحفة المحتاج الى قبلة اهل الاحتياج

وقبل الشروع في المقود نذكر مقدمة متوكلا على المعبود

مقدمة في امور ثلثة

الامر الاول

ان العالم المتقليد يجب عليه ان يعمل بالحدیث المخالف لامامه ولا يخرج
 بهذا العمل عن مذهبه قال السيد ميرزا مظفر جابجا نان فی بعض
 مکاتیبه علی ما فی المقامات المظهره در عمل بحديث شيخ محمد حيوه
 محدث مدني رحمه الله تعالى رساله نوشته ملخص آن بارسای محرمي شود
 قال الله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله وقال رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به
 حديث صحيح روايت کرده است انما ابوالقاسم ابن اسماعيل بن فضل
 الصنهاجی در کتاب الحجج ذکر کرده است در روایت العلماء که امام ابوحنيفه
 رضي الله عنه فرموده است که اقولی بخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقول مشهور است از ان امام که

فرموده اذا صح الحديث فهو مذهبي پس کسیکه مهابتي در فض حدیث دارد
 و ناسخ از منسوخ و قوی از ضعیف می شناسد اگر بحديث ثابت عمل نماید
 از مذهب امام بر نمی آید چرا که قول امام اذا ثبت الحديث فهو مذهبي
 نص است در ین باب و اگر با وجود اطلاع بر حدیث ثابت عمل نکند این قول
 امام را ترک و اقولی بخبر الرسول خلاف کرده باشد و محض نیست که
 هیچ یکی از علماء امت جمیع حدیث را احاطه کرده است چنانچه قول امام ترک و
 اقولی بخبر الرسول نص است بر آن که جمیع حدیث با امام ترسیده بلکه
 بعضی از آنها فوت شده و چنانچه فوت نشود که مثل خلفاء راشدین که
 اعلم اهل امت و ملازم صحبت جناب رسالت صلی الله علیه و آله و سلم بودند
 بعضی احادیث نیز از ایشان فوت شده و می دانند این غیبه را هر که
 معرفتی باین حدیث دارد و ظاهر است که بر افراد امت اتباع پیغمبر واجب

۶
ست و منابع صحیح یکی ازین ائمه واجب نیست و اهل امت مختارند مذهب
هر که از مجتهدین خواهند اختیار نمایند و هر که میگوید عمل بحدیث
از مذهب امام برمی آرد اگر بر جانی برین دعوا دارد بیاورد ۴۱ قال
الشیخ عبد العزیز المحدث الدهلوی فی فتاواه و بعد ازین همه ظاهره
کلام آنکه اگر مسلمانی را بمزاولت علوم عربیه فهم کتاب و سنت
بسیق بی تکلف ملایم شود و حدیثی دریابد که محققان من حدیث
حکم بجمع آن کرده اند و از جمله فقهاء اهل سنت جمعی بر آن رفته بگویند
از مخالفت اجماع بیرون آمده و از استاذان معتبر و شروح و حواشی
در یافته باشد انشاء نسخ آنرا پس آن مسلمان را حق و مؤکد تر
حسین است که از هر مذهبیکه باشد در آن مسئله اتباع حدیث بکند
و در چیزیکه اینچنین نص یافته نشود بهر یکیک حسن ظن داشته

۷
باشد تقلید او نماید و درین قسم حکم واضح شارح را بتوجه آنکه واجب
مذهب در شرک آن حجت داشته باشد نگذارد و باین قدر مخالفت
هرگز از آن مذهب خارج نمی شود چنانچه از ائمه اربعه بصراحت و
تاکید ثابت شده است که هر که حدیث صحیح را بر خلاف قول ما دریابد
عمل بحدیث بکند که فی الحقیقت مذهب ما همین است ۴۱

الامر الثاني

ان البدعة ليست بحسنة بل كلها فلاله قال الامام الرباني
المجدد دلائف الثاني قدس سره از حضرت حق سبحانه و تعالی
بتضرع و زاری و التماس و افتقار و ذل و انکسار در سر و چهار
سألت می نماید که هر چه در دین محدث شده است و مبتدع گشته که
در زمان خیر البشر و خلفاء راشدین او نبوده علیهم الصلوات

والتسليمات اگر چه آن چیز در روشنی مثل فلک صبح بود این ضعیف
را با جمعی که با مستند مذکر رفتار عمل آن محدث مگر داناد و متول
حسن آن مستبد مکناد بجز سید المختار و آله را بر علیه و علیهم
الصلوة والسلام گفته اند که بدعت برد و نوع است حسن و سیئه
حسن آن عمل سبک را گویند که بعد از زمان آن سرور و ظفار و شیرین
عبد علیهم الصلوات انتمها و من النبیات اکلهای پیداشده باشد
و رافع است نه نماید و سیئه آنکه رافع است باشد این فقیر در هیچ
بدعتی ازین بدعتها حسن و مؤلفیت منانیده نمیکند و جز ظلمت
و کدورت احساس نمی نماید اگر فرضاً عمل مستبد را امروز بواکف
منفع بصارت بطراوت و نصارت بیند فردا که حدید البصر
گردند دانند که جز نصارت و مذامت نتیجه نداشت

بوقت صبح شود بهیچ روز معلومت که با که با حقه عشق در شب و بخور
سید البشر میفرماید علیه و علی آله الصلوات والتسليمات من
احداث فی امرنا هذا ما لیس منه فهورد چیزیکه مردود باشد
حسن از کجا پیدا کند و قال علیه الصلوة والسلام اما بعد فان
خیر الحدیث کتاب الله و خیر الهدی هدی محمد و شر الامور
محدثاتها و کل بدعة ضلالة و قد علیه الصلوة والسلام او یکم
یتقوی الله و السمع والطاعة وان کان عبدا حبشیاً فانه من
بیش منکم بعدی فیسیری احتیافاً کثیراً فعلیکم بستی و سنة
الخلفاء الراشدين المهدیین تمسکوا بها و عصوا علیها بالنواخذ
وایاکم و محدثات الامور فان کل محدث بدعة و کل بدعة ضلالة
برگناه بر محدث بدعت باشد و هر بدعت ضلالت پس معنی

حسن ودر بدعت چه بود القياس آنچه از احاديث منهم ميگردد
 آنست كه هر بدعت را نفع است و استحقاق بعض ندارد
 پس هر بدعت سيئه بود قال عليه الصلوة والسلام ما أحدث
 قوم بدعة الا رجع مثلها من السنة فالتمسك بسنة خير
 من احداث بدعة وعن حسان قال ما ابتدع قوم بدعة
 في دينهم الا نزع الله من سنتهم مثلها ثم لا يعيدها اليهم الى
 يوم القيامة ام

الامر الثالث

ان الجماعة والسواد الاعظم الذين امرنا باتباعهم هو
 المتمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة
 اصحابه وان كان واحدا في شرح الفقه الاكبر للملا
علي القاري وعن سفيان لوان فقيها واحدا على راس جبل

لكان هو الجماعة ومعناه ان حيث قام بمقام به
 الجماعة فكانه جماعة ومنه قوله تعالى ان ابراهيم
 كان امة هـ وقد قيل ليس بمستنكر ان
 يجمع العالم في واحد ا وفي اليواقيت للامام
 الشيرازي وكان سفيان الثوري يقول اهل السنة
 والجماعة هم من كان على الحق ولو واحدا
 وكذلك كان يقول اذا سئل عن السواد
 الاعظم من هم وكذلك كان يقول الامام
 البيهقي ا وفي تبعيد الشيطان وما حسن
 ما قال ابو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل
 في كتاب الحوادث حيث جاء الامر بلزوم

الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه و
ان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا
لان الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الاولى
من عهد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولا
نظر الى كثرة اهل الباطل بعدهم قال عمرو
بن ميمون الازدي صحبت معاذا باليمن فما
فارقت حتى واريته في التراب بالسام ثم صحبت
بعده افقه الناس عبد الله بن مسعود فسمعت
يقول عليكم بالجماعة فان يد الله على الجماعة
ثم سمعته يقول ما من الايام وهو يقول

سيلي عليكم ولا يؤخرون الصلوة عن
مواقيتها فصلوا الصلوة لميقاتها فهي الفريضة
وصلوا معهم فانها لكم نافلة قال قلت يا
اصحاب محمد ما ادري ما تحدثونا قال وما
ذاك قلت تأمرني بالجماعة وتخضني عليها
ثم تقول صل الصلوة وحدك وهي الفريضة
وصل مع الجماعة وهي النافلة قال يا عمرو
بن ميمون قد كنت اظنك من افقه اهل هذه
القرية تدري ما الجماعة قلت لا قال ان جمهور
الناس الذين فارقوا الجماعة الجماعة ما وافق

الحق وان كنت وحدك قال نعيم بن حماد يعني
 اذا فسدت الجماعة فعليك ما كانت عليه
 الجماعة قبل ان تفسد وان كنت وحدك
 فانك انت الجماعة حينئذ وعن الحسن قال
 السنة والذي لا اله الا هو بين القائي والجاوي
 فاصبر واعليها رحمكم الله فان اهل السنة
 كانوا اقل الناس فيما مضى وهم اقل الناس فيما
 بقي الذين لم يذنبوا مع اهل الاثراف في اترافهم
 ولا مع اهل البدع في بدعهم وصبروا على
 سننهم حتى لقوا ربهم كذلك انشاء الله فكونوا

وكان محمد بن اسلم الطوسي الامام المتفق على امامته من اتباع الناس السنة
 في زمانه حتى قال ما بلغني سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علمت
 بها ولقد حرصت على ان اطوف بالبيت راكبا فما كنت من ذلك ^{سئل}
 بعض اهل العلم في زمانه عن السواد الاعظم الذين جاء فيهم الحديث اذا اختلف
 الناس فعليك بالسواد الاعظم من السواد الاعظم قال محمد بن اسلم الطوسي
 هو السواد الاعظم ام واذا فرغنا من المقدمة فلنشرح في المسائل المهمة

فرضية مسح الرجلين ووجوب غسلهما

قد ورد في سنن النسائي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تم
 صلوة احدكم حتى يسبخ الوضوء كما امره الله فيسل وجهه ويديه الى
 المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ٦ رجاله كلهم ثقات
 الا يحيى بن خلاد قال ابن القطان مجهول لكن في تقريب التهذيب

له روية وذكره ابن حبان في ثقات التابعين فيعلم منه انه
ليس في الكتاب الا المسح كما روى ابن ماجة عن ابن عباس ان الناس
ابوا الا الغسل ولا اجد في كتاب الله الا المسح الا انه قد
ورد الواعد بالتمار في الحديث المتفق عليه على من مسح على رجليه
وفي حديث رواه مسلم على من لم يغسل عقبه فينبغي ان يقال ان
الغرض هو المسح وان الغسل كان مما يلام على تركه اشد الملازمة
قال في حجة الله اب لئلا للشيخ وفي الله الحديث الذهلي ولا عبرة
بقوم نجارتهم الا هو وانكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر
الآية فانه لا فرق عندي بين مقال هذا القول وبين من انكر
غزوة بدر واحد مما هو كالشعر في رابعة النهار نعم من
قال بان الاحتياط الجمع بين الغسل والمسح وان ادنى الغرض

المسح وان كان الغسل مما يلام اشد الملازمة على تركه فذلك امر يمكن
ان يتوقف فيه العلماء حتى تكتشف حليته اذ قال قلت ان
الغسل ينقض المسح فكيف الاحتياط في جميعها بل هو خلاف
السنة عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان جميع من وصف
وضوئه صلى الله عليه وسلم في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة
لم يأثموا بالمسح مع الغسل بل ذكر في بعض الاحاديث انه قال
صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من غسل الرجلين ثلثا ولم يمسه
قبله ولا بعده فمره زاد على هذا فعدا اساء وظالم فالا احتياط
كان في الانباع لا في الاستدراج هذا اما ادى اليه نظري و
اشكاله غير خبر عند غيري والله اعلم

وجوب التسمية

قد اختلف اصحابنا على استحبابها وسنيتها وجوبها واليه مال
ابن القيم في فتح القدير وهو الحق حديث لا وضوء من لا يذكر اسم
الله عليه اضرجه البراد والترمذي وابن ماجه وغيرهم مرفوعا
وهذا الحديث وان كان متكلما فيه الا انه قد روى من طرق شتى بعضها
بعضا فهد كما قال ابن كثير في الدرر حديث حسن او صحيح فلا يخفى
ان هذا الحديث وان كان نصا على انها شرط او ركن الا انه خبر جرح
فثبت منه الوجوب كما اشتهر او وجوب الفاعلة من حديث
لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وما عداها عن علي وعثمان في
صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس الا لانها ما
كانا الا بصد بيان الافعال التي كانت للوضوء والتسمية ليس

الا ذكر يفتح الوضوء بها واما حديث المسيء صلوته الذي ذكر في
بعض طرقه اذا تمت الى الصلوة فوضأ وفي لفظها لا تتم صلوة
احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله فيغسل وجهه الحديث فلا
يستدل به على ان التسمية ليست بواجبة بانها لم تذكر مع ان
المعام مقام التعليم لان حديث المسيء صلوته وان كان اصلا في وجوب
ما ذكر فيه وفي عدم وجوب ما لم يذكر الا انه ان عارض الوجوب
او عدمه دليل اقوى منه على به قاله الحافظ في الفتح وهذا قد عرفت
ودليل الوجوب واما تفسير ربعة لحديث لا وضوء الخ كما في سنن
ابن داود لانه يوضأ ولا يسلط فمحل ترد بل هو حذف الظاهر ليست
خبرية من العرضين اللطيفة والى العينة علي فلا ير كتب على هذا المصنف
وان ثبت زيادة تحقيق فارجع الى فتح القدير فانه بالمطالعة

جدير والله اعلم وعليه التمسك

جواز التيمم في مرة واحدة ~~والجواز في مرة واحدة~~
قد ورد فعله صلى الله عليه وسلم تارة انه تمضمض واستنشق مرة
كما في سنن أبي داود وتارة انه تمضمض واستنشق ثلاثا

كما في الاحاديث الصحاح السنة فكل سنة وعند فقهاءنا
العلم كذلك فانهم يحكمون على فعل يكون على خلاف السنة بان
كما في التعليل بدخول العجز سوى ركعتي السنة وهذا قد صح
بالجواز وعدم الكراهة في رد النمار في الجرح عن العرب
ترك التكرار مع الامكان لا كره وايضا في الخلية بان ثبت
عنه صلى الله عليه وسلم انه تمضمض واستنشق مرة كما
اخرجه ابو داود اجماع وفي نسخة الصحاح سنن ابي داود

كما في الاحاديث
العلم كذلك فانهم يحكمون على فعل يكون على خلاف السنة بان
كما في التعليل بدخول العجز سوى ركعتي السنة وهذا قد صح
بالجواز وعدم الكراهة في رد النمار في الجرح عن العرب
ترك التكرار مع الامكان لا كره وايضا في الخلية بان ثبت
عنه صلى الله عليه وسلم انه تمضمض واستنشق مرة كما
اخرجه ابو داود اجماع وفي نسخة الصحاح سنن ابي داود

فظهر به نفعه كرهه وصل جابر بن شير نزل امام ابو حنيفة اجماع وهذا
موضع جاز العاقل اعطى ان يصنع صابغة ان اما ما من السنة
اذا قال بسنة شمس مع انه ورد خلافه اليهم عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم منه ان غيره خلاف السنة
عنده ما لم يصير بذلك بل قد كان الامر سنة عنده ويكون
احدها احب اليه من الآخر ارجح بدليلنا - فلعلى
ما ترى في كتب الغريب من غزو سنة سنن الى اصحابنا مع
ورود خلافه اليهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ترى
استثنيتم بهما حديث في امتون قال من فيه ان كل من الامر
سنة عنده واحد مما يكون ارجح من الآخر واجب عليهم ونفعها
كتبوا ما هو الا ارجح واجب هذا والله اعلم -

عن بعض الثقات

قد وردت في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث
كثيرة في بعضها مسح الرأس مرة صريحة وفي بعضها دلالة
حيث ذكر فيها الوضوء ثلثا غير مسح الرأس لانه لو كان زائدا
على مرة لذكر فيه كما ذكر في غيره فلهذا يدل على ان تثليث المسح
ليس بسنة بل الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من
طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال
النبى صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من زاد على هذا فتداسا
وظلم ادل دليل على عدم جواز التعدد فان في روايته سعيد بن
مسفور فيه التصريح بانه مسح راسه مرة اذ لو كان الزيادة
على المرة مستحبة لما قال من زاد على هذا فقد اساء وظلم

مع كونه مسح مرة واحدة واما ما روى ابو داود في صفة وضوء رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن عثمان من طريق ابي سلمة عن حران مسح
راسه ثلاثا وصححه ابن خزيمة وغيره فلا يثبت منه الا الاستحباب
فيقدم عليه ما يفيد تحريمه على انه قد عارضه ما رواه ابو داود من
حديث عطية بن يزيد الليثي عن حران عن عثمان حيث ذكر فيه
المسح ولم يذكر فيه العدد مع ذكره في غير من الاعضاء ومن حديث
ابن ابي مليكة عن عثمان حيث ذكر فيه مسح راسه واذنيه
فغسل بطونهما وظهره مرة واحدة فلا تنضم به حجة والمحل
على تعدد القصة يا باده اتحاد المخرج واما ما خرج ابن ابي شيبة
في مصنفه عن انس انه قال انه مسح على الرأس ثلاثا واحدة
لكل مسحة ماء جديدا فتوف فلا يبارض المرفوع وكذلك

بما رخص ما اخرج الدار قطني والبيهقي عن علي مسح راسه ثلاثا
مع كونه يحتمل انه مسح راسه ثلاثا بماء واحد كما اخرج الطبراني
عنه رضي الله عنه واما معنى ما زاد الخ بانه من زاد عضو آخر
فقد اساء وظلم فتردد لانه لم يذكر في هذا الحديث غسل الفم
والانف مع ان غسلها من السنن فالمراد الزيادة على الثلاث
في غير الراس وفيد على المرة ويؤيد ما رواه نعيم بن حماد بن
معاوية عن طريق المطلب بن حنظل مرفوعا الوضوء مرة
مرة وثلاثا فان نقص من واحدة او زاد على ثلاثة فقد اخطأ
هذا ما وقع في البال بتوضيح ذي الجلال

عن الحاجة مسح الرأس

قد تتبعت الاحاديث فزانت في بعضها المسح على الراس وفي

بعضها على العامة وفي بعضها الجمع بينهما ولم اجد حديثا مرفوعا
يصرح ان يكفي مسح العامة عن مسح الراس فينبغي ان يحمل مسحه
صلى الله عليه وسلم على العامة انه كل عليها بعد مسح اناسية كما
هو نلاحظ حديث رواه مسلم عن المغيرة بن شعبه ^{رضه} ومسح بناحية
وعلى العامة وعلى خفيه ومن طريق آخر عنه مسح على الخفين
ومقدم راسه وعلى عمامته وصرح منه ما روى النسائي عنه ^{رضه}
مرفوعا في باب كيف المسح على العمامة فتوضأ ومسح بناحية
رجل بني عمامته ومسح على خفيه ^{رضه} وقال الخطابي فرض الله
المسح والحديث في مسح العمامة يحتمل التأويل فلا يترك المتيقن
للمحتمل والمسح على العمامة ليس بمسح على الراس ^{رضه} وقال الشيخ
في اشعته المعافاة والحق بمجرد اين خبر محتمل حكم بدان نزاهة

إلا أنه خبري بأشده مثل مسح خفين در غایت ظهور و اشتباه مانند
روشنی آفتاب و الله اعلم * نعم قد جاء اجزاء المسح عن
ابي بكر كما في الترمذي وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن ابي بكر
عمر بن الخطاب لا ان يدعى بثوبه عنها لم يبلغ مبلغ الشهرة
فله شرك به ما ثبت في كتاب الله من مسح الرأس هذا والله اعلم

مسح الرقبة

قد اخرج ابو داود عن قتاد بن معدي كرب قال رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم توفاً فلما بلغ مسح راسه وضع كفيه على مقدم
راسه فامرهما حتى بلغ القفا الحديث فثبت منه مسح الرقبة
مع مسح الرأس اذ هي والقفا يقال المؤخر العنق في الصراح رقبة
سبب گردن وفي المصباح القفا مؤخر العنق وفي المحكم وانما يؤك

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

وراء العنق ولهذا استدال الحافظ ابن حجر في تحف الخبير والعين في
شرح الهداية بحديث رواه ابو عبيد في كتاب الطهور عن موسى
بن طلحة انه قال من مسح قفاه مع راسه وفي الغل يوم القيامة
نعم لم يثبت في الهيئة المذكورة في كتب اصحابنا المتأخرين
مسح الرقبة بعد مسح الرأس ولا ذين بطهرا لا صاب حديث
اصلا لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف واما ما استدلوا على مسح
الرقبة من الاحاديث فمنه كونهما ضعيفة سوى ما مر عن موسى
بن طلحة ليس بينهما هذه الهيئة بل لم يكن فيه ان هذا المسح
كان بعد استيواب مسح الرأس بل جاز ان يكون هذا المسح هو
مسح القفا الذي كان في استحباب مسح الرأس ولهذا لم
يروفيه عن اصحابنا المتقدمين رواية وهو كما اعلم -

ما ثبت في الوضوء من قوله

لم يثبت في الوضوء الا احران الاول التسمية في الاستعداد قد روى
ابن خزيمة والنسائي والدارقطني من حديث معمر بن ثابت و
قادة عن انس قال طهيت بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وضوء فلم يد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مع احد منكم ماء
فوضع يده فيه وقال توضعوا باسم الله الحديث وروى البزار في
مسنده عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
بدو الوضوء سمي فروي الدارقطني عنها كان اذا مسح طهر اذا ذكر
اسم الله عليه فروي الطبراني في الصغير باسناد حسن عن
ابيهرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا هريرة اذا
توضأت فقل باسم الله والحمد لله على دين الاسلام والحمد لله

اشافي بعد الفراغ قول اسخدا ان لا الدلالة وحده لا شريك له
واسخدا ان محمدا عبده ورسوله كما في صحيح مسلم وزاد الترمذي
مقطعا لجدا اللفظ اللهم اجعلني من القوابين واجعلني من المستقرين
ويستحب ايضا ان يفضه اليه ما روى ابن السنن في كتابه عمل اليوم
والليلة من نوعا سبعا لك اللهم وجررك واسخدا لا الدلالة انت
وحدك لا شريك لك استغفرک والتوب اليك واما
الاذكار التي يقال عند غسل كل عضو من اعضاء الوضوء فكذلك
لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من النبي بد ومن ثم
لم يذكر في المتن قال ابن الصلاح لم ينع فيه حديث وقال النووي
ان الادعية في اتناء الوضوء لا اصل لها ام هذا والله اعلم

فليتوضأ وأي امرأة مست فرجها فليتوضأ قال الترمذي في العلل
عن البخاري هو عندي صحيح ومنها حديث أم جيبه صحى البوزعة
كما في سنن الترمذي والحاكم وأعله البخاري والطحاوي بأنه
مكحول لم يسمع من عتبة وكذا قال يحيى بن معين وأبو حاتم
والساجي ان لم يسمع منه وخالفهم دحيم وهو اعرف بحديث
اشابيه فثبت سماع مكحول عن عتبة وقال الخليل
في العلل صحى احمد حديث أم جيبه أخرجه ابن ماجه من
حديث علاء بن الربيع عن مكحول وقال ابن السكيت اعلم
به علة ومنها حديث زيد بن خالد أخرجه احمد والبرار و
البيهقي في الخلفيات واسحاق بن راهويه في مسنده
باسان صحيح وأخرج الطحاوي والبيهقي وضعفه بايراد ضعيف

رده البيهقي نفسه احاديث يعلم منها وجوب الوضوء لمنس
ذكره بغير حائل وأما حديث طلحة بن علي الذي أخرجه احمد و
اصحاب السنن والدارقطني وصححه عمرو بن علي الفلاس وابن
حبان وحسنه ابن المديني قال فرجها وقد ادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بياضها وصلبها معه فجاء رجل كأنه يدري
فقال يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ
فقال صلى الله عليه وسلم هل هو الا مضغته منه او بضعته منه
فيعلم منه عدم استفاض الوضوء فنقول ان حديث النقض
رواه كثير من الصحابة وحديث عدم النقض لا يحفظ الا من
حديث طلحة بن علي وهو لم يسمع الا في السنة الاولى من
الهجرة حيث كان المسلمون يسكنون مسجد رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المدينة كما اخرج ابن جبان بسنده الى خلق
 بن علي وقد روي واخرج الفراء عن طلق بن علي قال اخرجنا
 وقد انا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه واخبرنا
 ان بارضا ببيعة لنا واستوصيناك من فضل طهره فقال
 اذ صوبوا هذا المار فاذا قدمتم بلدكم فاكسروا ببعثكم ثم
 انفضوا مكانها من هذا المار واتخذوا مكانها مسجداً وقد
 روى عنه الطبراني في معجمه الكبير وصححه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من مسر ذكره فليتوضأ وتدرس ابوهريرة
 الذي اسلم سنة سبع من الهجرة حديث النقص كما تقدم فان
 نظرنا الى الترجيع فكثرة الرواية مؤثرة في ترجيع النقص ولا
 نظرنا الى النسخ فانظروا انتفاء حديث عدم النقص

وان كان ميمشي احتمال ان ابوهريرة المتأخر الاسلام سجع من
 صحابي آخر متقدم الاسلام واحتمال ان طلقا سجع من صحابي
 سجع قبل الهجرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي ان يقال
 بالنقص لثلا يهدر العمل ببعض الاحاديث فان احاديث عدم
 النقص ليست بما نفعه عن ان يتوضأ من مسر ذكره فلو توضأ
 عملاً على احاديث النقص لم يخالف احداً من الاحاديث
 فتدبر هذا اما ظهر في ابواب وهو تعالى اعلم بالصواب

نقص الوضوء باكل لحم الا بابل

قد جاء في نقص الوضوء باكل لحم الا بابل حديثان عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم احدهما حديث جابر بن سمره ان رجلاً سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوضأ من لحوم الغنم قال

قال لا تنقضوا وضوءكم الا بال شاة
 قال لا تنقضوا وضوءكم الا بال شاة
 قال لا تنقضوا وضوءكم الا بال شاة

نعم فتوماً من يوم لا بل الحديث أخرجه مسلم وثانيهما حديث
 البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الرضوء من يوم الأبل فقال يؤضوء أمها وسئل عن الحرم
 الغنم فقال لا يؤضوء أمها أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه
 مختصراً ولما راجدنياً مرفوعاً كان فيه عدم النقص عن أكل
 لحوم الأبل الأحديث جابر كان آخر الأمرين من رسول الله
 ترك الرضوء مما منه النار أخرجه أبو داود والنسائي
 وهذه السنين بحجة فان هذا الحديث يدل على الطعام والشراب
 أيها كان إذا مسه النار كان ناقضاً للوضوء من جهة أنه
 منه النار فرفع ذلك حكمه وأما حكم الرضوء من أكل لحوم
 الأبل فليس من هذه الجهة بل من جهة نفس لحمها وليس

المراد من الأمر بالوضوء الأمر بفعل اليدين فانه لا دليل عليه
 بل الحديثان المذكوران ينعمن منها كل من له سلبية باللسان
 العربي ان بينهما الأمر بالوضوء الشرعي مع انه من المعاني الشرعية
 وهي مقدمة على غيرها ولا يجوز ان يحمل الأمر على الاستسباب
 لانه ليس لهم حديث خاص يحكم بعدم نقص الرضوء من لحم الأبل
 حتى يحمل على الاستسباب جميعاً بينهما بل هو رأي من عندهم فلا يعبر به
 وإلى الاستفاض ذهب الإمام أحمد واستحق وطائفة من
 أهل الحديث وقال النووي وهذا المذهب أقوى دليل وان كان
 الجمهور على خلافه ٥ وقال الدميري انه المختار المضمون من
 حجة الدليل ١٥ وقال الشيخ عبد الحى اللكهنوي وهو مذهب
 قوي من حيث الدليل ٥ والله اعلم بالصواب —

غسل الجمعة

قد ظهر لي بعد تفكر كثير وتعمق وفيه انه ليس بفرض ولا سنة بل
هو سنن ما كونه ليس بفرض فلان الغسل يوم الجمعة ما كان
امرا يقديرا بل هو للظنفة ودفع الاذي فلا يكون الامر بالغسل
الوارد في الاحاديث للوجوب في اصولنا شيئا وعلى هذا
الاصل قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم
فاستوله ثم افلكوه فان في احد جناحيه داء ودعى الله خرداء
وانه يقدم الداء على الداء دل سياق الكلام ان المفعول لدفع
الاذي لا امر تقديري فعلا للشرع فلا يكون لايجاب م ولهذا
انكر الوجوب ابن عباس مع كونه احد رواة حديث الامر بالغسل
فذكره ابو داود عن عكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا

الى ابن عباس فقالوا ان ترى الغسل يوم الجمعة واجبا قال لا ولكنه
اطهر وناسا جبركم كيف بدوا الغسل كان الناس من مجاهدين
يلبسون الصوف ويعلمون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقا
فغارب السقف فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار
وعرق الناس في ذلك الصوف حتى نارت منفع رباح آذى
بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله تلك الرج قال لهما
الناس اذا كان هذا اليوم فاعشوا ولبسوا احدكم افضل
ما يجد من دهنه وطيبه قال ابن عباس فخرجوا به بالخير
ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب
بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق م قال الماظ
اساده حسن واما ما روى الشيخان عن ابي سعيد الخدري

قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة واجب
على كل محتلم وعن ابي هريرة قال حتى على كل مسلم ان يغتسل في
كل سبعة ايام يوما يغتسل فيه راسه وجسده فلا يفيد الوجوب
الا بعد ثبوت ان الحق والواجب لا يطلعان على السنة والاستحباب
وان ثبت ذلك مشكل الا ترى انه يقال وجب عليك وحكمك
عليك ولا يريدون بذلك الوجوب الشرعي واما الاستدلال
بانكار عمر على عثمان في ترك الغسل المروي في الصحيحين فيجيب
جوابه واما كونه ليس بسنة فلا تك قد علمت ان الغسل
ليس على وجه العبادة فالمواظبة اثابتة من حديث الفاكه
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل يوم الجمعة ويؤخر النظر
ويؤخر النحر ويؤمر غرة اخرجته احمد والطبراني ولا يشترط

كونه من سنن الهدى واما كونه مستحبا فلا اخرج ابو داود والنسائي
والسائي عن الحسن عن سمرة مرفوعا من يؤمنا يوم الجمعة فيها
ويغت ومن اغتسل بالغسل افضل فان قلت قد تقدمت ان
الامر سحان لدفع الرج الكربة واما الآن فقد ذهب الرج فكيف يستحب
الغسل في هذا اليوم اذ برفع الحكم برفع الحكم قلت انه لا يلزم من
زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجوارح كون احتمال وجود
العلة ومن ثم قال عمر حين يخطف الناس بحجر من الصاباة فجاء
عثمان وقال عمر ما بال رجال يتأخرون بعد النداء فقال عثمان يا ابا عبد
المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء ان تؤمنا ثم اقبلت
بقوله والوضوء ايضا الم تسمعون رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل اذ لم يكن للغسل

فضل لما امر عليه فان قلت انه نعيم من هذا الحديث وجوب غسل
الجمعة ومنه قطع عمر الخطبة وانكر على عثمان تركه قلت
ان عمر رضي الله عنه انكر عليه البقاء بالصبر للجمعة مع انه لم يكن
واجبا وجاز للامام ان يأمر بتركه بما هو الافضل وسكر على
من اخل بالفضل وان كان عظيم المحل فان قلت ان عثمان قد
اغتسل في اول النحر لما ثبت في صحيح مسلم عن حران ان عثمان
لم يكن يغني عليه يوم حتى يغيب عليه الماء وانما لم يعتد بذلك
لانه لم يتصل غسله بذلك الى الجمعة كما فعلوا الا فضل
قلت كثيرا ما يقال ان هذا الرجل بدأ يوم على غسله ولم
يدع يوما الا اغتسل فيد مع انهم يريدون بذلك الاكثرية
والاغلبية مع قوله رضي الله عنه لما زدد على ان تؤمنات

في هذا الحديث ان عثمان لم يغتسل في اول النحر ولم يعتد بذلك لانه لم يتصل غسله بذلك الى الجمعة كما فعلوا الا فضل

على ان الاعتسال كما عرفت كان للتطيف والدفع اذى الحاضرين
فاذا حصل بغسل اول النحر هذا التطيف فلا نسل افضلية
الا نسال بعده هذا والله اعلم —

حكم آباءنا في تركه وسأله وتلثين

قد وقع في باب الماء احاديث احدها حديث يروى بضعه مرفوعا
الماء طهور لا ينجسه شيء اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي
وصححه احمد وثانيها حديث القليلين اذا بلغ الماء قليلا لم يحمل الغث
وفي لفظ لم ينجس اخرجه ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة
وصححه ابن خزيمة وثالثها حديث النقي عن البول في الماء الراكد
لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغسل فيه
اخرجه البخاري ورابعها حديث ولوغ الكلب طهور انا واحدكم

اذا وقع فيه الطيب ان يغسله سبع مرات او يمسح بالتراب اخرجه
مسلم وفي لفظ له في قوله وخامسها حديث النبي عن عمن البعد
اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثنا عشر
يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بأت يده الاخرجه البخاري
ومسلم وهذا اللفظ مجاز ولا اختلاف في ما وقع فيه نجاسة ولم
يتغير احد اوصافه فقال ما لك الماء طهور قليل كان او كثيرا
الا اذ تغير لونه او ريحه او طعمه بنجاسة تحدث فيه
وقال ابو حنيفة والسائب بن ابي ان كان قليلا فهو نجس وان كان
كثيرا تغير نجس الا بتغير احد الاوصاف المذكورة
ثم اختلفنا في تحديد العثرة والعلة فقال ابو حنيفة ان الذي
لم يتحرك احد طرفيه بتحرك الطرف الآخر فهو النجس وما لا

بغيره

فهو قليل ويرده حديث بيرضاة فان عرضها كما في ابي داود ستة اذرع
ولا يخفى ان يتحرك احد طرفيها يتحرك الطرف الاخر وقال ابن
ان الكثير هو من دار العليتين وما دونه فهو قليل ثم كما بهما من حديث
العلتين والحق عندني هو مذهب مالك واليه مال كثير من
المحققين وسمى كما بهما من حديث بيرضاة مع حديث
المادطهور الا ان تغير ريحه او طعمه او لونه بنجاسة تحدث
فيه اخرجه البيهقي وابوه ما حجة محضة وضعفه الواحشم ولكن قد
نقل النووي عن ابن المنذر الاجماع على ان المار الغليل والكثير اذا
رقت فيه نجاسة تغيرت له طعما او لونا او ريحا فهو نجس
مخوف في هذه الزيادة ان ظهور النجاسة فيه بالتغير
بدل على تنجسه بها فلا دخل له في الحديث وما اجاب

الطوبى بان بيرضاعه كانت طريقا الى البساتين فهو كالخضر
وحماه عن الوباء فيضعف من وجعهم الاول ان الاستدلال
ليس بطهارة ما ويرضاعه بل بؤله عليه السلام الماء طهور
لا يخبره شيخ فان العبرة لعدم اللفظ لا بخصوص السبب الثاني
ان الوادي مختلف فيه ممكن له وتارك ومضعف وقيل
كذلك احوال في ابطال الحديث لقصة للرأي فان بيرضاعه
مشهوره في الحجاز بخلاف ما حكى عن الوادي واجابوا
عن حديث العندين تارة مشدودة وتارة بضمه انه موقوف
على ابنه عمر وتارة انه مضطرب سند ومتن وتارة بان
تضعيف من صحه معارض بتضعيف من ضعفه وتارة بعدم
تعيين نذر العلة وتارة برجحان عموم المطلق على خصوص

المعظم اذ المعظم وان رجع بالخصوص والعموم بالمطلق الا ان الترتيب
هنا للعموم يكون حديثه اصح وكونه موافقا للقياس الصحيح وكونه
موافقا لعمل اهل المدينة قديما وحديثا وان ثبتت تفصيل هذه
الوجه فليكن يتخذه السنن لاسيما العيم وعن حديث النبي عن
البول في الماء الراكد بان هذا الحديث ليس فيه دلالة على ان الماء
ينفس بمجرد ملاقاته البول بل النبي عن البول كان بسبب ان لا يزال
ممتلئا في المياه الدائمة اسند لها وتغير الى تغير احد الاوصاف
فتنفس ولا يجوز ان يخص هذا بما دون العندين ومما يتحرك
احد جواربه بتحرك الجنب الذي ان النبي صلى الله عليه وسلم
ذكر في النبي وصفا يوحد في العندين وبينما زاد عليهما ايقافا وهو كون
الماء دائما لا يجري حيث لم يقصر على قوله الدائم بل زاد قوله

لا يجزئ تنبها على العلة فان تخصيصها في عرض الشارع من التعميم
 فلهذا صلى الله عليه وسلم عن الاغتسال بعد البول فما كان
 الا لسد الوسواس فان عامة الوسواس منه كما في الحديث ونظيره
 لخصه صلى الله عليه وسلم في مسخه وذلك لما يفيض اليه من شوائب
 الماء الذي يصب البول فيقع في الوسواس وعن حديث ولوغ
 الكلب بانه ليس فيه حجة لاهل الذريرة فانه لا تخصيص فيه بالتحريم
 الذي قالوا به فان خصصوا به فجاز لنا ان نمله على الولوع المعناد
 في الآنية المعنادة التي يمكن راقعتها وهو ولوغ شاة في آنية
 صغار فيجل من فيه طيب في كل مرة يلق ولعاب نجس فيخالط الماء
 ولا يخالف لونه لونه لطيف فيه الغيرة فيكون اعيان الجاسة قائمة
 بالمادوان لم تفر فامر بارافته وغسل الاناء وهذا العمل اقرب والصق

وعن حديث الغني عن عمن اليد بان الاستدلال به اضعف من الكل
 فانه ليس في الحديث ما يدل على نجاسة الماء وجمهور الامم على
 طهارته بل القول من استدلالنا ^{بنجاسة} وجود النبي عنه على ما قاله ابن
 القيم ضحية بميت الشيطان على يده او بميتها عليه وهذه
 العلة فظير لتعليل صاحب الشرع الاستدلال بميت الشيطان
 على الحيثوم فانه قال اذا استيقظ احدكم من نومه فليستشق
 بمخبره من الماء فان الشيطان يبيت على خيشومه متفق عليه
 ولا يجلل باحتال الجاسة في يديه او بمباشرة اليد لعل الاستحجار
 لان الغني المستنهي والمستحجر والعج وماحب البثرات فيلزم
 ان يغسل الغني بالمستحجر وماحب البثور وهذا لقوله احدثوا
 حديث الزنجي ان زنجيا وقع في بئر زمزم فامر بترح الماء اخرجه

ابن أبي شيبة فقد ضعفه البيهقي وروى عن سليمان بن عيسى انا
 بمكة سبعين سنة لا رصينة ولا كبير يعرف حديث الزبجي
 اذا قلت ما قلت عليك فقد عرفت ان الآبار التي لم تبلغ دورها
 سنة وتبين ظاهرة على المذهب الحق الذي ذهب اليه مالك وكذا
 على مذهب الشافعي اذا كان ماءها لم يكن دون العنتين فان مذهبه
 مؤيد بالخصوص ابقاء وان كان دون مذهب مالك فاذا ضم اليه
 ما روي عن محمد ان البير كما لما الجاري وايد بان حكمه على الله عليه
 في بئر بضاعة بطهرية الماء وعدم تجب كان للآبار مطلقا
 ولو لم تكن مثله في المساحة ونذر الماء ولا يكون حكمه للمياه
 كلها ليكون العمل على عدم التفتد وخصوص السبب معا بعد اكمالها
 فحصل البقيس على البقيس بان ماء البير اذا كان بقدر العنتين

وما نفعنا محفوظا هرو وطهور هذا والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

قد وردت احاديث من عمار رضي الله عنه في بعضهما مسح لهما وجهه
 وكفيه وفي بعضهما يكتيك الوجه والعنق وفي بعضهما مسح
 بها ظهر كفه شيئا له او ظهر شيئا له بكفه وفي بعضهما ضربة اخرى
 للدينين الى المرتفين فيجمع بينهما ان مسح اليد الى الكوع واجب والمرتين
 مستحب ويقوى ذلك ان عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 بلاقتصار على الوجه والعنق وراوى الحديث اعرف بالمراد ولا سيما
 الصحابي المجتهد كذا في الفتح قال العلامة عبد الحفيظ الكفوي في
 التعليق المجدد على موطأ الامام محمد والذي يتيقن بعد غوص الفكر
 وغوص النظر ترجيح تعدد الضربة على توحيدها وترجيح بوضع مسح

الذين الى الكوعين واستجاب ما هذا ذلك الى المرتبة كما حققه ابن
حجر في فتح الباري والذوي في شرح مسلم وغيرهما هـ هذا
واعلم بالصواب

تفعل مرة مبدئة في امين مستبقة عليه السلام

الذي يظهر لي في هذا الباب ان دم الحيض والاستحاضة تعرفها
كل واحدة من النساء وتبين الحيض من الاستحاضة ففان
المرءان ترجعان الى الفرائض المستفادة من الدم اخرج ابو
النسائي وصححه ابن حبان والحاكم حديث فاطمة بنت ابي
جيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
ان كان دم الحيض فانه اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكه
عن الصلوة فاذا كان الآخر فتوضى وصلى فانما هو عرق هـ والى

هذا مال الشيخ ولي الله المحدث الدهلوي في الحجة وتلقه الحال الناس
السلام في هذا الباب ولم يميزوا القسرين عن الباب فكذا والتميز
ووفر الله ثباته والا مر اسير والله اعلم وعلته اكثر

انما قول هذا

فقد اخرج الشيخان عن ام قيس انها انت باين لها مغبر لم يأكل
الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى
الله عليه وسلم في حجره فقال على ثوبه فدعا بماء فتوضى ولم يغسله
وفي صحيح البخاري عن عائشة فقال على ثوبه فدعا بماء فاتبته ايها
وفي صحيح مسلم عنها فاتبته بوله ولم يغسله فهذا اصح في
النسخ وعدم الغسل ولا يحمل قولها ولم يغسله على النفسانية
اذ هو خلاف الظاهر ويبيحه ما ورد عن التفرقة بين قول

اصعب والصعبة في احاديث منها حديث ينفع بول الغلام وينفل
بول الجارية اخرجوه مرفوعا احمد وصاحب السنن الا النسائي
واسناده صحيح كما قال المافظ في الفتح ومنها حديث انما ينفل
من بول الانثى وينفع من بول الذكر اخرجوه احمد وابنه ماجة
مرفوعا وصححه ابن خزيمة وغيره ومنها حديث ابى السمع نخوة
يلفظ برش رواء ابو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة العيا
في حجة الله البالغة قد اخذ بالديث اهل المدينة وابراهيم الخفي
واضع فيه القول محمد بن نعيم المستعريين الناس هذا الحديث
خرج وقت الظهر وخرج وقت العصر

في مثل

قد ثبت في امامة جبريل عليه السلام انه صلى الظهر في اليوم الثاني
حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول حين

صار ظل كل شيء مثله وقد جاء عن عبد الله بن عمرو في مسلم وغيره
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت الظهر ما لم تحضر العصر وعن جابر
في النسائي وغيره انه صلى الله عليه وسلم صلى العصر حين صار ظل
كل شيء مثله فلو قلت ان وقت الظهر يكون في مثل الثاني بعد
كما هو انظار من حديث الامامة يكون آخر وقت الظهر مجهولا لانه اذا
ابتدأ بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها وح يكون
آخر وقت الظهر مجهولا ولا يحصل بيان حدود الاوقات التي كان
جبريل يصعد وبياتها واليقين انك بما مر من حديث عبد الله بن عمرو
فوجب ان يحل على انه صلى الظهر على قرب ان يصير ظل كل شيء مثله
وقد جاء التصريح بذلك في بعض الروايات وان يحل على انه فرغ
من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وشرع في العصر في اليوم

الاول حين صار ظل كل شئ مثله ثبت من هذا انه اذا صار ظل
كل شئ مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو مذنب
الصاحب ورجع اليه الامام وهو المعنى به في نفع المعنى واسأل
الشيخ عبد في الكهنوي وعنده اذا صار ظل كل شئ مثليه خرج
وقت الظهر ودخل وقت العصر وعندها اذا صار ظل كل شئ مثله
كذا في جامع المضمرات وفي الحادية عن الظهر في الفوتى على قولها
وعن الناسيس وعندها كما قال وقت الاسرار وقولها معتدى ١
وفي الدر المختار روى عنه مثله وهو قولها وقول زفر ولائمة
الثلاثة قال الامام الطحاوي وبه نأخذ وفي غرر الاذكار
وهو لما خذ به وفي البرهان وهو الظهر بيان جبرئيل
وهو نفي في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس اليوم وبه

ينفى ١ وفي خزائن الروايات عن ملتقى البحار ان ابا حنيفة قد رجع
في خروج وقت الظهر بدخول وقت العصر الى قولها ام وفي خزائنه
قلت والواقف اما هرقل ادلة الفريقين يعلم قطعا كون قولها
قويا كون قوله ضعيفا لدخوله لغوى من افنى به انتهى واسه علم

من ركة من الـ واطلعه الشمس فليصل اليها اخرى

ثم اخرج البخاري عن ابهرية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا ادرك احدكم سجدة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم
صلوته واذا ادرك سجدة من صلوة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوة
واخرج البيهقي عنه التيمم من ركة من ادرك ركة من الصبح قبل ان تطلع
الشمس فليصل اليها اخرى - فهذا اصرح في ان الرجل اذا صلى ركة
من الصبح فطلعت الشمس جاز له ان يصل اليها الركة الثانية ويتم صلوة

فيقل تخصيص الطحاوي الادراك باحلام الصبي وطهر الحائض وسلام
الكافر ونحوها واما دعوى النسخ باحاديث النفي فمحتاج الى دليل
فانه لا اعتبار له بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن بان تحمل
احاديث النفي على ما لا سبب له من النوازل ولا شك ان التخصيص
اولى من ادعاء النسخ كذا في الفتح ومن هنا بطل ما قيل ان عند
التعارض يرجع الى القياس يرجع الى القياس وانه يرجح حديث
الادراك في صلوة العصر وحديث النفي في صلوة الفجر لان المصير
الى القياس عند تعارض النصين انما هو اذ لم يمكن الجمع بينهما
واما اذا لم يمكن بلزوم الجمع وهذا العمل بطريقهما ممكن الا ان يقال
حديث الجواز خاص وحديث النفي عام وكلاهما قطعيان عند
الحنفية متساويان في القوة وقبيل ان قطعياً العام كافٍ في

بمنه

ليس متفقاً عليه بين الحنفية فان كثير منهم دفعوا الشافعية في كون العام
ظنياً كما هو مبسوط في شروح المستنبط الحسامي وغيرها قاله العلامة
عبد الحلي في عمدة الرعاية وليعلم هنا ان قطعاً ثانياً اي جوازها تمام الركعة
الثانية للعوام في الدر المختار مع منته وكره تحريماً كل ما لا يجوز
مكره صلاة مطلقاً ولو قطعاً او داجية او نافذة او على جنابة و
سجدة ثلاثة وسجدة لا شكر فنية مع شروق الا العوام فلا يكتفون
من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائر عند البعض ادلى من الترك
املا كما في القنية وغيرها ام هذا والله اعلم

بمنه وبما وافق وقت

قد ورد في الجمع احاديث منها ما روى مسلم عن انس عن النبي صلى الله
عليه وسلم اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما

ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ومنها
 ما روي عنه النبي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن
 يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم
 يجمع بينهما ومنها ما روي أيضاً عن ابن عمر كان إذا جده بالسيرة جمع
 بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويقول إن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان إذا جده بالسيرة جمع بين المغرب والعشاء
 فلهذه صريحة في الجمع في وقت إحدى العلوتين بل ما روي عن
 النبي في الجمع بين الظهر والعصر هو الأصح أن لا يدخل تأخير الوقت
 إلى آخر وقتها وتقدم الثانية إلى أول وقتها على أن هذا
 التأويل مردود بوجوه آخرين الأول أن الجمع رخصة لما يفهم
 منه قول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمته أخرجه مسلم فلو كان

هذا الجمع جباً صورياً كان أعظم صنيعاً من إتيان بكل صلاة في وقتها
 لأن أوائل الأوقات وأواخرها محالاً بدركه أكثر الأمة فضلاً عن
 العامة قاله الخطابي والتأنيب أنه قد ورد جمع التمتع عن أنس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فزال الشمس
 الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل أخرجه الأسماعيلي والبيهقي وقال
 النووي أسنده صحيح وقد روي الحاكم في الأربعين عن أنس أيضاً
 قال النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رحل قبل أن تزول الشمس أخر الظهر
 إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زالت الشمس قبل أن يرتحل
 صلى الظهر والعصر ثم ركب قال الحافظ صلاح الدين العلائي كما
 في الفتح سند هذه الزيادة جيد وقال الحافظ في تكملة التلخيص
 وقد صحح المنذري من هذا الوجه والعلائي وتجب من الحاكم

كونه لم يورده في المستدرك * وهذا الجمع قد جوزه فقهاءنا الحنفية
 ايقاعاً في الدر المختار ولا بأس بالتقليد عند الضرورة لكن بشرط
 ان يلتزم جميع ما يوجبه ذلك الامام * وفي حاشيته للطحاوي
 قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة ظاهره انه عند عدم صحاح يجوز
 وهو احد قولين في المذهب والخارجان ولو من غير ضرورة ولو بعد
 الوقوع والنزول كما قد مناه في الخطبة قوله في بشرط ان يلتزم
 الذي يوجبه من يجوز الجمع ان يديم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ
 من الاولى وعدم الفصل بينهما بما يبدى فاصلاً عرفياً ولا بشرط
 عند جمع النية سوى نية الجمع قبل خروج وقت الاولى والافضل
 جمع التعديم للنازل وانما خير للسائر ابو السعود عن النفران
 هذا والله اعلم بالصواب

تقبيل الاطعمة في الجنتين عند سماع الشاهدان

من لا اقامة

لم يرد في الاقامة خبر ولا اثر ومن قال به فهو المغضى الا كبره بعد سنين
 سنة لا اصل لها في كتب الشريعة صرح به العلامة عبد الحفيظ
 السبكي واما في الاذان فقد ورد فيه حديث عن الصدوق لكنه ضعيف
 قال السنوكي في الفوائد المجموعة حديث مسح العينين بباطن اعلى التبت
 عند قول المؤذن استغفر الله محمد رسول الله الم رواه الديلمي في مسند
 الفردوس عن ابى بكر الصدوق مرفوعاً قال ابن طاهر في التذكرة لا يصح
 ونية اليق من قال حين سبغ استغفر الله محمد رسول الله مرحباً بحبيبي
 وقره عيني محمد بن عبد الله ثم تقبل الجاهلية ويجعلها على عينيه
 لم يستقم ولم يرد ابدالاً قال في التذكرة لا يصح * وفي المقاصد

[illegible]

وضع

دخلة بيا رحم الرحمن لا اصل لها ۱۵ فينبغي ان يفرض كما ورد هذا القول عليه

قوله: *يا أيها الذين آمنوا*...

قد وقع في ذهني ان الاعلام والنداء سواء كان برفع الصوت في المسجد
او بغيره لم يرد للسنن بل ورد للفرق خاصة ولم يقع لها بين
الصوت في المسجد اعلاما لجميع الناس على هيئة الاذان بعد الاذان
في عصر نبينا صلى الله عليه وسلم وعصر ائمة رضي الله تعالى عنهم بل قد
اكثر عليه من عمر ابنه عبد الله وعلي رضي الله تعالى عنهم قد روى
ابو بكر بن ابي شيبة عن مجاهد ان ابا حمزة روى قال الصلوة الصلوة
فقال عمر وحك امعنون انت اما كان في دعائك الذي دعوتنا
ما ناسك وقد روى ابو داود عن مجاهد قال كنت مع ابن عمر
منذ رجل في الظهر او العصر فقال اخرج بنا فان هذا بدعة

قال النبي صلى الله عليه وسلم من جاهد قال دخلت مع عبد الله بن عمر مسجدا
وقد اذن فيه ونحن نريد ان نصلي فيه فنؤب المؤذن فخرج
عبد الله بن عمر من المسجد وقال اخرج بنا من عند هذا المذبح
ولم يصل فيه وقال ابد ر العيني في البناية شرح الهداية في
المبسوط روي ان عليا راي مؤذنا يؤب العشاء فقال اخرجوا
هذا المذبح من المسجد ام نعمت تدجاء الا عدم على غير هيئة
الاذان لما ثبت بروايات عديدة ان بلال لا كان يحضر باب
الحجرة النبوية بعد الاذان ويقول الصلوة الصلوة وما ثبت في الحديث
الشعور انه في مرضه صلى الله عليه وسلم اتاه بلال وقال السلام
عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلوة يركلك الله
فقال رسول الله صرايا بكر فليصل بالناس ولما روى مسلم عن

عبد الله بن شقيق العنيلي قال قال رجل لابن عباس الصلوة فسكت ثم قال
الصلوة فسكت ثم قال الصلوة فسكت ثم قال لا ام لك العلمنا
بالصلوة كذا يجمع بين الصلوتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولما روى ابو داود عن ابي بكر قال فرجبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم الصلوة الصبح فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلوة او حر كبر حمله
فلا يخفى على احد ان الاعلام بقول الصلوة سنة رسول الله برفع
الصوت في المسجد على هيئة الاذان بعد الاذان الاول بدعة مستحقة
لان هذا الاعلام لو كان اعلاما لسنة المجعة لم يكن بدعة لعدم ورود
للسنة فضلا برفع الصوت في المسجد واما لو كان اعلاما لوضع المجعة
فلم يكن بدعة فاما عرف بين الناس انه لسنة المجعة لا لشك في
كونه بدعة ايضا لانه لم يكن في العهد النبوي وعهد ائمة به صلوات

الله تعالى عليهم بل وقع الاختار من الصلاة للاعلام على هذه الهيئة كما
نقدم هذا والله اعلم

نية الصلوة باللفظ

لا شك ان اللفظ في نية الصلوة لم يكن في الغرض المشهود لها
بالخير يكون بدعة وقد قال بيد عينه الشيخ المطلق الامام
المحقق المجدد لآل الف الثاني قدس سره في الجلد الاول من المكتوبات
والى نظائر النعم في زاد المعاد في هدي خير العباد وكفى لخبائلة
واما ما وهان انكار عبارتها قال الامام الرباني رحمه الله
علاما ودر نيت نماز مستحسن داشته اند که باوجود اراده قلب بزبان
نیت باید گفت و حال آنکه از آن سرور علیه و علی آله الصلوة واجب
ثابت شده است نه بر ذات صبیح و نه بر ذات صغیر و نه از اوصاف

کرام و نابین غلام که بزبان نیت کرده باشند بلکه چون اقامت میگفتند
تکبیر تحریر میبفرمودند پس نیت بزبان بدعت باشد و این بدعت
را حسن گفته اند و این فقیر میباید که این بدعت چه جای ارفع نکند
که رفع فرض می نماید چه در نحو جز آن اکثر مردم بزبان اکتفا می نمایند
و از غفلت قلبی پاک ندارند پس درین ضمن فرضی از فرض نماز
که نیت قلبی باشد متروک میگردد و بنفاد نماز سیرسانند ۹۱
قال ابن القيم کان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقام الصلوة
قال الله اكبر ولم يقل شيئا قبلها ولا تلوذ بالنية ولا قال
اصلي صلوۃ كذا مستقبلا للقبلة اربع ركعات اما ما داموا بها
ولا قال اداء ولا قضاء ولا فرض الوقت و هذه بدع لم يتبع
عنه احد قط لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف ولا مسند

ولا يرسل ولا من احد من اصحابه وما استجابة احد من التابعين
ولا الاثمة الاربعة هـ هذا والله اعلم

عدم ركنية الصلوة

قد استدل المشافعية على ركنية الفاتحة بحديث عبادة بن
الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة لمن لم
يقرء بفاتحة الكتاب اخرجها الشيخان وعندها هو استدلال
غير تام فانه ورد في الرواية الاخرى عنه في صحيح مسلم والنسائي
من طريق معمر بن الزهرري في آخر الحديث المذكور فضا عدا وكذا
روى الترمذي وابن ماجه عن ابي سعيد بن خلف لا صلوة لمن لم
يقرء بالحمد وسورة معا وكذا الطبراني عن عبادة بن الصامت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة

واتين من القرآن فلما ريد بالنفي في الفاتحة يلزم ركنية قد رزئت
على الفاتحة اليقينية وهو خلاف الاجماع بيننا وبينهم فالمراد من مثال
هذه الاحاديث هو نفي الكمال وكذا يحمل حديث لا تجزى الم ولا يقبل
الا على نفي الاجزاء والقبول على الكمال واليقينية استدلوا بحديث
المسي صلى الله عليه فانه ورد في بعض طرقه اقرء بام القرآن وقية نظر
فانه اخرج ابو داود من حديث رفاعه بن رافع رفعه وذاقت
نتيجه فكبر ثم اقرء بام القرآن وبما شاء ان تقرء واخرج
ابو داود عنه ابي سعيد بسند قوي امرنا ان تقرء بفاتحة الكتاب
وما تبسروا وهي ابن جابر من هذا الوجه ونظيره امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكذا اخرج احمد وابو يعلى واما ما روى
البخاري عن ابي بصير فيقول في كل صلوة لقراءتها اسمعنا من الله

مضى الله عليه وسلم اسمعناكم وما اخفينا عنكم وان لم تنزد على
ام القرآن اخبرت وان زدت فهو خير فيجاب عنه ان هذا
الحديث انما يدل على ان المروءة التي افترض بقوله في كل صلوة بقوله
حصلت بام القرآن فاجزئت لحصول الغرض ولو سلمنا دلالة
ما استدل الشافعية على الركنية فنقول انها احبارا واحاد فلا
يجوز بها الزيادة على الكتاب الذي فيه الحكم بفرضية مطلق
المروءة هذا والله اعلم بالصواب

وجوب قراءة خاصة في

فدجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في حديث
المسيب صلوة وانفل في صلوات كلها بعد قوله صلى الله عليه
وسلم ثم افرو ما ينس من القرآن الذي فسر في بعض طرقه ثم

افرو بام القرآن وبما شاء الله ان نقرأ اخبره ابو داود ولاحمد و
ابن حبان من هذا الوجه ثم افرو بام القرآن ثم افرو بما شئت
فقد ابدل على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة لانه صلى الله عليه وسلم
قال ذلك بعد ان وصف ما يفعل في الركعة الواحدة لاني جملة الصلوة
فكان ذلك قرينة على ان المراد بالصلوة الركعة فكل ركعة تماثل تلك الركعة
من الصلوة ويؤيد ما وقع في احمد اربع جدان بلفظ ثم اصغ
ذلك في كل ركعة ولا يقال انه خرج من هذا وجوب شيء بعد الفاتحة
في كل ركعة لانه ثبت مره ابي قتادة كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقرأ في الدواب من الظهر والعصر بقراءة الكتاب وسورتين
وفي الاخرين بقراءة الكتاب اخبره الستة فيجب ان يخص
حديث المسيب بالركعتين الدوابين في قراءة السورة فان قلت

كتب عبد السور في الاوليين وقد ورد عن ابي هريرة وان لم يزد
 على ما في القرآن اجزوت واوردت لمؤخر اخرج البخاري وقد
 ورد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قام ففعل ركعتين
 لم يؤخر بينهما الا بقراءة الكتاب اخرج ابن خزيمة قلت ان معنى
 حديث ابي هريرة ان مثلي التوبة فرض فحصل بقراءة ام القرآن
 فاجزوت الصلوة وما سواد لمؤخر ولا يعلم منه انه غير واجب
 فان الجزية لا تنافي في الوجوب وان حديث ابن عباس ليس فيه بيان
 ففعله صلى الله عليه وسلم باستمراره على ترك سورة يميل على التوبة
 او على السبب جميعا بينه وبين ما روى مسلم وغيره عن عبادة
 بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم
 يقرأ بام القرآن فضا عدا على ان هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم

بغير مرجح

في مسلم وذاك فعله في ابن خزيمة والقول مندم على الفعل وكذلك مسلم
 مندم على ابن خزيمة وجاز ان يستدل على المسئلة بحديث روى
 احمد في مسنده عن جابر قال صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب في
 كل ركعة الا وراء الامام واما ما اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود
 وعلى رضي الله عنه قال اخر في الاوليين وسبع في الاخرين
 واخرج محمد في الموطأ ان ابن مسعود اذا صلى وحده فقرأ في الاوليين
 بقراءة الكتاب وسورة ولم يؤخر في الاخرين شيئا يوجب عنه انه
 والحكماء مرفوعا حكما الا ان حديث المسير في صلوة مرفوع حفيضة
 فيقدم عليه قال في حلية المجلع شرح منية المصطفى وروى الحسن عن
 ابي حنيفة انه يبين الفاتحة بينهما يعني في الاخرين واجبة حتى
 لو تركها ساها يلزمه سجود السجود وفي الدر المختار

ومع النبي وجوبها ٥ هذا والله اعلم

وجوب فريضة الفاتحة على المأموم ولو كانت ^{سرية} ~~مكتوبة~~

قد ظهر لي بعد التفكير الكثير ان المعتدي يجب عليه الفاتحة في الصلوة سرية كانت او جهرية اما في السرية فلعوم حديث لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب اخرجته الشيخان ولا يوارضه حديث فريضة الامام فريضة له وغيره من الاحاديث التي فيها الحكم بكفاية فريضة الامام للمأموم فانها لا تنفي الوجوب بل الوضعية وهذا الغفيل لا يقول بفيل بالوجوب على المعتدي واما في الجهرية فنجد في السنن لو وجدت من الامام ولا يجوز حال فريضة الامام حينئذ يحصل العمل على قوله ^{عليه السلام} اذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وعلى قوله ^{عليه السلام} فاقرأوا ما ينشئ من القرآن وعلى

وعلى حديث لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب واما لو لم نوجد السنن فنجد حال فريضة الامام اليقين لما روى عباد بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فتعلت عليه الفريضة فلما انصرف قال يا ايها الذين آمنوا فريضة من الله واما ما حكى فلان يا رسول الله اي والله قال لا تغفلوا الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اخرجته الترمذي وقال حديث حسن وابوداود واحمد والبخاري في جزاء الفريضة وصححه والدرقي وقال سنده حسن رجاله ثقات وابن حبان والحاكم وقال سنده مستقيم والبيهقي وقال صحيح فان قلت فخرج سراج عن الحسن بن علي بن فضال قلت لو لم تقرأ بها تركت العمل بآية الفريضة فان قلت فنقضت الايمان فيخص من آية الفريضة المأموم جمعا بينهما قلت ان الجمع كما يحصل بهذا الوجه يحصل بجمل الانصاف فيما عدا الفاتحة فان قلت ان آية الانصاف لم يخص بها شيئا بخلاف آية الفريضة فانها

قد حُضِرَ مِنْهَا مَدْرَكُ الرُّكُوعِ وَالْعَاجِزُ فَتَحْصِيصُ هَذِهِ الْآيَةِ أَوَّلُ ثَلَاثٍ
 أَنْ تَحْصِيصُ الْأَصْنَافِ بِنَاءً عَلَى الْفَاعِلَةِ كَانَ بِحَدِيثِ عِبَادَةِ الْمَذْكُورِ
 وَتَحْصِيصُ الْفِرْقَةِ بِمَعْنَى الْمَأْمُومِ كَانَ بِالرَّابِعِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ
 وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَحْصِيصَ الْبَحْثِ أَوَّلُ مِنْ تَحْصِيصِ الْبَحْثِ فَإِنِ قُلْتِ
 كَمَا أَنَّهُ يَحْصِلُ تَحْصِيصُ آيَةِ الْأَصْنَافِ بِالْحَدِيثِ كَذَلِكَ يَحْصِلُ تَحْصِيصُ
 آيَةِ الْفِرْقَةِ بِحَدِيثِ إِذَا قُرِئَ فَانْصَرَفُوا الرَّوْبِي فِي مَسْلَمٍ وَغَيْرِهِ وَبِحَدِيثِ
 فِرْقَةِ الْأَمَامِ قُرِئَ لَهُ ثَلَاثُ لَيْسَ يَنْبَغِي الْمَضْرَجُ بِالْأَصْنَافِ عَنْ
 الْفَاعِلَةِ وَكُنَّا بِهَافِرَةِ فَاتِحَةِ الْأَمَامِ عَنْ فَاتِحَةِ الْمَأْمُومِ كَمَا كَانَ الْفَرْعُ
 فِي حَدِيثِ عِبَادَةِ بَعْدَ الْفَاعِلَةِ خَلْفَ الْأَمَامِ فَيُجَازِ أَنْ يَحْمَلَ الْحَدِيثُ
 عَلَى مَا عَدَا الْفَاعِلَةَ كَمَا يَحْمَلُ الْآيَةُ فَلَا يَجُوزُ لَهَا الشَّهَادَةُ عَلَى تَحْصِيصِ
 آيَةِ الْفِرْقَةِ هَذَا كُلُّهُ كَانَ كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقِ بِحَسَبِ
 النَّظَرِ الدَّقِيقِ وَأَمَّا بِحَسَبِ الرِّوَايَاتِ الْفَقْصِيَّةِ فَتَمَلَّوْا

عَلَيْكَ بَعْضُ مَخَاطِبِهِ الْجَوَازِ أَطْمَئِنَّا لِقُلُوبِ أَهْلِ الزَّمَانِ مِنْ
 امْتِنَانِ اتِّبَاعِ مَذْهَبِ النِّعَانِ عَلَيْهِمُ الرِّضْوَانُ قَالَ فَصَحَّحَ الْبَيْهَقِيُّ
 شَرْحَ الْوَقَايَةِ وَقَالَ بَعْضُ الْمَسَاحِخِ إِذَا قُرِئَ الْمُعْتَذِرُ فِي صَلَوةِ الْمَأْمُومِ
 لَا يَكْبَرُ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مَا لَا أَمَامَهُ أَبَوْحُفُ الْكَبِيرِ وَالْآيَةُ لِلْبَيْهَقِيِّ
 إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمُوا لَهُ وَانصَرَفُوا فَانْظُرُوا إِلَيْهِ أَمْ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ
 نَقَلَ مِنْ جَدِيدِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْأَمَامِ بِشَيْخِ السَّلِيلِ
 وَهُوَ مُحَمَّدٌ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ مَادَرَةِ الْفَرْجِ
 وَفَرَّاسَانَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَيْسَ يَسْتَبِغُ لِلْأَحْيَاطِ بِنَاءً عَلَى رِوَايَةٍ عَنْ
 مِمٍّ وَيَعْمَلُ بِذَلِكَ وَيَقُولُ لَوْ كَانَ فِي مَعْنَى جَمْعٍ يَوْمَ الْوَيْلَامَةِ
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُقَالَ لَا صَلَوةَ لَكَ أَوْ فِي الْجَنَّةِ شَرْحُ
 مُحَضَّرِ الْعَدَوِيِّ فِي شَرْحِ الْكَافِي لِلْبَزْوَجِيِّ أَنَّ الْفِرْقَةَ خَلْفَ

ان امام علي سبيل الاحتياط حسن عند مجرم ومكروه عند عاصي
 اي حنيفة انه لا بأس بان يفتر الفاحشة في الظهر والعصر وما
 شئت من القرآن ام وفي السبابة شرح الهداية للبعين وسفيس
 اي يستحسن فريضة المعتدين الفاحشة احتياطاً ورفعا للخلاف
 بناروس بعض المشايخ عن محمد ام وقال ايضاً في شرح البحار
 وبعض مشايخنا يستحسنون ذلك على سبيل الاحتياط في جميع
 الصلوات وبعضهم في السرية فقط وعليه نفعها الجواز والسلام
 وقال علي الفارسي في شرح الموطأ نقل عن بعض مشايخنا انه الفريضة
 خلف الدمام فيما لا يحجر لا يكره للاحتياط ورده ابن الهيثم بان
 الاحتياط هو العمل بما في الدليلين وليس مقتضى اتواها الفريضة
 بل المانع كيف وقد روي عن عدة من الصحابة فساد الصلوة

بالفريضة خلفه فانواها المتعدي انتهى وفيه ان الاحتياط هو الخروج عن خلاف
 فان كتاب المكروه اولى من الفساد فساد الفساد في جانب الترك
 اولى من الفساد في جانب الفريضة فانواها الجمع لا المانع كيف وهو
 مذهب اكثر المجتهدين في امر الدين انتهى كلام الفاري وفي الغامات
 المظهرية وينظر مغير مودد كسكوت مقتدي در فريضة جهرية اولى است
 ينبغي اسرار فاني در سرية ام وفي التعليق المعجم للشيخ عبد الحلي
 وذكر اكثر اصحابنا ان الفريضة خلف الامام عند اي حنيفة واصحابه
 مكروه تحريماً بل بالغ بعضهم فقالوا بفساد الصلوة به وهو مبالغة
 شنيعة يكرهها من له جيرة بالحديث وعللوا الكراهة بورود التشديد
 عن الصحابة وفيه انه اذا حقق آثار الصحابة باسانيد شديدة
 ثبوتهما انما يدل على اجزاء فريضة الامام عن فريضة الامام لا على

الكرامة والآثار التي فيها الشدد لا تثبت سنداً على الطريق
المحقق فأذن القول بالأجزاء فقط من دون كراهة أو منع أو
وآرجان يجوزون ههنا ذهب إلى حيفته وصاحبه كما قال ابن جان
في كتاب الضعف وأهل الكوفة إنما احتاروا ترك الزمرة لا الضم
لم يميزوه انتبى أم وقال عبد الوهاب السعدي في الميزان
الكبرى لا في حيفته ومحمد روم قولان أحدهما عدم وجوبها
على الإمام وم لا يسن له هذا قولنا القديم وأدخله محمد في
نصائفه القديمة وسنخرت النسخ في الأطراف وثانيها
استمناها على سبيل الاحتياط وعدم كراهتها عند الحاجة
لحديث المرفوع لا تفعلوا إلا بأم القرآن وفي رواية لا تفعلوا
شيئاً إذا جهرت إلا بأم القرآن وقال عطاء وكانوا

يروون على الإمام يوم الفزوة في ما يجهر فيه الإمام وفيما يسر فرجها
من قولها أول إلى الثاني احتياطاً أم هذا والله أعلم
رفع الندين في افتتاح الصلاة مع التكبير وقبله وبعده
قد روى مالك عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله بن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده عند منكبته إذا افتتح
الصلاة أخرج البخاري وفي رواية شعيب عن ابن شهاب عنده
الشيء يرفع يده حين يكبر وعند مسلم من رواية ابن جريح وغيره
عن ابن شهاب بلفظ رفع يده تكبيراً وقد روى وأهل بن حجر
أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يده مع التكبير أخرجه
أحمد وأبو داود والبيهقي وأخرج مسلم عن أبي ثابة أنه رأى
مالك بن الحويرث إذا صلى كبر يرفع يده وإذا أراد أن يركع

رفع يديه وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وحدث أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا وقد روى أبو داود كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة رفع يديه حتى يكونا
حد ومكبيه ثم كبر وحرك ذلك فكذا ^{في أربع} كيفيات عن رسول
الله فمن قول بواحدة منها فقد أخذ السنة لكن كيفية المعازة
أخاف فافتيان من اصحابنا وكيفية الرفع قبل التكبير صحيحا
موجب الهداية وسنبه في المبسوط إلى عامة مشايخنا وكل وجه
مبين في موضعه - هذا والله اعلم

رفع يديه عند المنكبين ^{في أربع} -

قد جاد في الأحاديث الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين
حد والمكبين وحدوا الأذنين وحدوا فرعها كما لا يخفى على من

طالع كتب الأحاديث فالحق سنة محمول على اختلاف الأوقات وقد سلك
الطحاوي على أن الرفع حد والمكبين كان بعد البرد وروى العين في
الباقية وقال لا حاجة إلى هذه التعليلات وقد صح الخبر فينا لننا وبقا
قاله الشافعي فاخترنا الشافعي حديث أبي حميد وأخترنا اصحابنا حديث
وائل وغيره وقد قال أبو عمرو بن عبد البر اختلف الأئمة عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ومن بعدهم فروى عنه عليه السلام
الرفع فوق الأذنين وروى عنه أنه كان يرفع هذا الأذنين وروى
عنه حد ومكبيه وروى عنه إلى صدره وكلها آثار مشهورة محفوظة
وهذا يدل على التوسعة في ذلك أم وفي شرح مسند الإمام علي
القمي الأظهر أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه من غير تقيد
إلى هيئة خاصة فاحيانا كان يرفع يديه إلى جبال مكبيه

واحيانا الى شحمتي اذنيه **هـ** هذا والله اعلم

وضع اليد على الذراع وعلى الكف والرسغ

فما خرج مسلم عن ابي بن حجر انه رآى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يده حين دخل في الصلوة كبر ثم وضع يده اليمنى على اليسرى وبنى راية النسائي وابي داود ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ من الساعد وصححه ابن خزيمة وغيره واخرج البخاري عن ابي حازم عن سهل بن سعد كان ناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلوة قال ابو حازم ولا اعلم الا ينهى ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم واما خرج الترمذي عن علقم الطائي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا فيؤخذ شملاه بيمينه وقال حديث حسن

فكل هذه من وضع اليد على الذراع وعلى الكف والرسغ واخذ الشال باليمين سنة وفي الافتاء بها اسوة حسنة في عمدة الرعاية ذهب بعض مشائنا الى اختيار الجمع بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ ليتحقق التقبض والوضع كلاهما واورد عليه الشرنبلالي وانا بلسني وغيرهما بان هذا جمع خارج عن المذهب والاحاديث والمختار ان يضع تارة وتقبض تارة **هـ** هذا والله اعلم

وضع اليد في الصدر تحت السرقة

قد روى ابن خزيمة من حديث ابي نعيم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وللبزار عند صدره وعند احمد عن حبيب الطائي قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم

ينصرف عن يمينه وعن يساره ويضع يده على صدره وقد أخرج
ابن أبي شيبة عن وكيع عن موسى بن عمير عن علقمة بن وائل
بن جهم عن أبيه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يمينه
على شماله في الصلوة تحت السرقة وسنده جيد ورأيت كل ما أتت
قوله فاسم بن ظالم بن أبي مخزوم في حديثه لا حثا وشرح المختار
قال امرئ في محل وضعه الأيدي على الصدر وتحت السرقة واسع وقال
الترمذي رأى بعضهم أنه يضعها فوق السرقة ورأى بعضهم أن يضعها
تحت السرقة وكل ذلك واسع عندهم أم ومن قال أهدأه
مخير وفي القامات المظهرية دست ربه برسينه في سنده
سيفه وذكروا في حديث رزق بن زيار أن هذا حديثه

ما يقرأ بعد سجدة

قوله

قد أخرج النسائي عن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
افتتح الصلوة قال سبحانك اللهم ألم وأخرجه البيهقي عنه عن
جابر مرفوعا ومسلم عن عمر بن الخطاب موقوفا وقد أخرج مسلم
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح الصلوة كبر ثم قال وحسب وجهي وقال وأنادل
المسلمين وقد أخرج الشيخان عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يسكت بين التكبير وبين الركعة اسكاته فقلت
يا بني أنت وأمي يا رسول الله اسكأناك بين التكبير وبين الركعة
ما تقول قال اتول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين
المشرق والمغرب اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض
من الدنس اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد -

فهذه الأذكار وغيرها المروية في كتب الحديث جائزة في الفرائض
والتنازل ومعمولة على اختلاف الأوقات وأما تخصيص ماسوى
النساء بالتنازل فلا يبرهان عليه بل يرد به ما اخرج الشافعي وابن
خزيمة ذكر التوجيه عن علي بن ابي بصير ^{بن} اذ اُصل المكتوبة وكذا اظا هر حديث
ابن هريرة عند الشيخين ينادى انه كان في المكتوبة وقد صرح
بعض من محققى اصحابنا بمقتضى ابن اسير حاج مؤلف حلية المحلى
منية المضلي استجاب اذ لا اذكر الواردة في الاحاديث
في مواضعها في التنازل والفرائض كلها فقم ما احتارنا من خروج
ان يترك النبي وجهت وجهي الى قبل الشريعة ليكون ابلغ في احضار
القلب وجمع الغزمية مما لا اصل له في السنة كما ذكره علي الفارسي
في شرح المحصر الحصين هذا والله اعلم

لما موم بالآمين

قد روى وائل بن حجر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال غير المغضوب
عليهم ولا الصالحين قال آمين ورفع بها صوته اخرجها ابو داود وفي
رواية الترمذي عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ ولا الصالحين
قال آمين ومد بها صوته وفي رواية النسائي عنه صلي خلف رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه ثم ردد فاخته الكتاب فلما فرغ منها
قال آمين ورفع بها صوته وفي رواية لذي داود والترمذي عنه انه
صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمخض بآمين وروى ابو داود وابن ماجه
عن ابهر بن ق قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قل غير المغضوب
عليهم ولا الصالحين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول
ثم اذ ابن ماجه في رتج لها المسجد وروى اسحاق بن راهوية عن امرئ

أما فعلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال ولا الصائين قال آمين
 منعه وجهي في صف النساء فهذه الاحاديث صريحة في ان
 الامام يجهر بآمين واما جهر الامام والامام بالآمين فقد روى
 البخاري عن عطاء بن ربيعة عن ابن الزبير ومن وراءه حتى للمسجد
 للجنة وقوله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال قلت له اكان
 ابن الزبير يؤمن على اثم القرآن قال نعم ويؤمن من وراءه حتى
 ان للمسجد للجنة وروى عن عطاء قال ادركت ماثنين من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد اذ قال الامام ولا الصائين
 سمعت لهم رجة بآمين رواد البيهقي وابن حبان في كتاب الثقات
 ونظروا رفعوا اصواتهم بآمين وهذا كما نزل اخر على جهر بآمين
 الامام والامام كمن تركهما خوف تاويل المجادلين واما ما

روى عن وائل بن حجر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغ غير المنفرد
 عليهم ولا الصائين قال آمين وخفض جأ صوته فأجابه الغافلون
 البخاري ان شعبة وهم في ثوله وخفض صوته واما ما روى عنه وان
 شئت بسط علل هذا الحديث فارح الى اخراج الزيلعي قال في فتح القدير
 وكان ابن شينى لو فقت بان رواية المنفرد بآمين عدم الزعم العينه
 ورواية الجهر بمعنى قولها في زبر الصورت وذيلها ام وقال في الخلية شينى
 المنية ورجح مشائخي المذهب بما لا يبرهن عن شينى له ما له فلا جرم
 ان قال شينى ابن الحاتم وكان ابن شينى لو فقت اذ قال وقال بحر
 العلوم في الاركان الاربعة بعد ما روى عن الحاكم وقال وهو صنيف
 ولكن الامر فيه سهل فان السنة الثمانية واما الجهر والاخفاء
 فمذهب اهل وقي حاشيته الدرر للخطاطي فغلب هذا سنية الانبياء

بما حصل ولوع الجهر بسجود وقال مولانا عبد المجي في التلخيص المسجل
والانصاف ان الجهر قوي من حيث الدليل وقال البيهقي في السوافية
موجبنا بعد انما مل والامعان القول بالجهر بآمين هو الاصح لكونه مطابقا
لما روي عن سيد بني عدنان ورواية الخفض عنه صلى الله عليه وسلم
ضعيفة لا نؤذي روايات الجهر وتوصحت وجب ان تحمل على عدم
الرفع العنيف كما اشار اليه ابن القيم واي ضرورة داعية الى حمل
روايات الجهر على بعض الاحيان او الجهر للتعليم مع عدم ورود شئ
من ذلك في رواية القول بانه كان في ابتدائه اذ ضعف لا نكلم
فدعاه من رواية وائل وهو انما اسلم في اواخر الامر كما ذكره
الحافظ ابن حجر في فتح الباري وانما انما ابراهيم النخعي روى فلا نؤازر
الروايات المرفوعة في المعات شرح المشكوة والظاهر

الحمل على كلا العلين تارة متارة ا هـ هذا والله اعلم

الدعاء في الركوع والسجود

فما خرج الشيخان عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا
يغزل في ركوعه وسجوده سبى لك اللهم تعبدك اللهم اغفر لي تناول
الترآن ولا يعارضه ما اخرج به مسلم وابوداود والنسائي مرفوعا
اما الركوع فعظموا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء
فقن ان يستجاب لكم فانه ليس فيه المنع عن الدعاء في الركوع كالشبح
في السجود وانما فيه الا مرفي السجود بتكثير الدعاء من الركوع وقوة
الله اغفر لي في الركوع قليل والحكمة في تكثير الدعاء في السجود ما
روى ابوهريرة مرفوعا اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
فاكثر ما فيه من الدعاء اخرج به مسلم وابوداود والنسائي ومن هنا

علمت جواز الدعاء في الركوع إلا أن الدعاء في السجود يكثر من الركوع
 لشدة الادعية الواردة في الركوع والسجود وإن حمل جميع أصنافها
 على الزنازل ولم يجوزها في الزنازل وحمل جمع منهم على بعض الأحيان
 كمنها قولان من غير ربها وقد صرح جمع من محققي أصنافنا منهم
 ابن أمير حاج مؤلف حلية العلي شرح منية المصلي استنباطاً
 للأذكار الواردة في الأحاديث في مواضعها في الزنازل والزنازل كلها
 هذا والله أعلم بالصواب

يقولون في دعاء التوحيد

فما خرج البخاري عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال
 سبح الله لمن حمدته قال اللهم ربنا ولك الحمد الحديث فقيد لشرح
 بأن أن الإمام يقول بعد التسبيح التوحيد ولا يعارض ما نصح عن أبي هريرة

يقولون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سبح الله لمن حمدته
 فتقولوا اللهم ربنا ولك الحمد فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما
 تقدم من ذنبه لأنه ليس فيه ما يدل على النفي بل فيه أن قول الإمام
 ربنا ولك الحمد يكون عقب قول الإمام سبح الله لمن حمدته فهذا نظير ما
 في الحديث الصحيح إذا قال الإمام ولا اله إلا الله فقولوا آمين تكملوا التمجيد
 هذا إذا لا يؤمن الإمام كذلك لا ينعيم أن الإمام لا يقول التوحيد فيحكم
 بما ينعيم من الأحاديث الصريحة أن الإمام يأتي فجها ولا يقال
 أن سبح الله لمن حمدته كان لطلب التوحيد فناسب حال الإمام والمأموم
 يناسبه الإجابة بقوله التوحيد لأنه لا يمتنع أن يكون طالباً ومجيباً
 كما أن الإمام في التامين كان داعياً ومؤمناً وتقرب منه الجمع بين
 التعلية والوقلة لسماع المؤذن في رد المختار وقال لا ينعيم

التعبد سرا وهو رواية عن الامام الفقيه عليه السلام الغضلي والمجاهدي
وجامعة من المتأخرين معراج عن الطبري وأحثاره في الحادي
القدس وسنن عليه في نورالافصاح ١٠ وقال في عدة الزاوية
وهذا لا يحل الموافق لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول
بعد سماع الله من حمد ربنا لك الحمد ١٠ هذا والله أعلم

وضع اليدين في السجود يكون الوجه بين الكفوف ووضعهما احد ومصلتين
فما خرج مسلم من حديث وانزل ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد ووضع
وجهه بين كفيه فمما خرج ابو داود والترمذي عن ابي حميد
الساعدي مرفوعا وضع اليدين عند المتكئين فمما اخرج الحديث
ينبغي ان على ان الامر كان واسعا ولكن السجدة بين الكفين
افضل عندنا قال الشيخ ابن القيم في فتح القدير لو قال

قال ان السنة ان تغسل اليدين تسرجع الروايات بناء على انه عليه
السلام كان يفعل هذا احيانا وهذا احيانا الا ان بين الكفين
افضل لان بيد تحليل للمجاهدة المحسنة ما ليس في الاخر كان حسنا
١٠ وانتهى تلميذه ابن امير حاج في الحلية هذا والله أعلم

العلم بين السجدين

قد روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين
اللهم اغفر لي وارحمي واجبرني واهدني وارزقني اخرجه الترمذي
وابوداود وابن ماجة والحاكم ومحمد فمما اخرج الحديث مرفوع في استحباب
هذا الدعاء بين السجدين في رد المحتار ان قول بل فيه استشارة الى
الله غير مكروه اذ لو كان مكروها ليجي عند كما ينبغي عن العروة في الركوع
والسجود وعدم كونه مستنونا لا نينا في الجواز كالتسمية بين الفاتحة

والسورة بل ينبغي ان ينبد الدعاء بالمغفرة بين المسجدتين خروجا
من خلاف الامام احمد لا يبطاله الصلوة بتركه عامدا ^{اعلم} فقد اختلف

بنوت جلسة الاستراحة

فما خرج البخاري عن مالك بن الحويرث انه راى النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي فاذا كان في وتر من صلوة لم يخفض حتى يستوي قاعدا
ففيه اثبات جلسة الاستراحة ولا يارضه ما في حديث
ابي حميد الساعدي فقام ولم يتورك اخرجه ابو داود والطحاوي
لانه كان هذا في وقت وذاك في وقت فكل من راى روى او كان
عدم التورك محمولا على الخلو بعد التشهد يدل عليه ما اخرجه
ابو داود ايضا من وجه آخر عنه باثباتها واما ما روى الترمذي
عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخفض في الصلوة

على صدور قد مية وما روى ابو داود عن ابن عمر انه فحى عليه الصلوة و
السلام ان يعتد الرجل على يديه فلا ينبغي ان لا يعتمد على اليدين
و لو كان ينبغي ان جلسة الاستراحة لكان ينبغي ان تعود التشهد
الاول ولا سيدر على وجوب جلسة الاستراحة بما روى في
بعض طرق حديث المسيء صلوته من رواية ابن خنيس بعد ذكر السجدة
الثانية ثم ارفع حتى تظن جالسا فان البخاري اشار في الاستدراك
الى وجه هذا اللفظ فانه عقبه بان قال قال ابواسامة في الاخير حتى
تسوي قائما وهو ظاهر في ان ابواسامة خالف ابن خنيس لكن رواد
اسحاق بن راهوية في مسنده عن ابي اسامة كما قال ابن خنيس وزد
البيهقي وقال الصحيح رواية عبد الله بن سعيد بن ابي قدامة ويوسف
بن موسى عن ابي اسامة بلوط ستر اسجد حتى تظن ساجدا ستر

ورفع حتى يتبني قائما قال في رد المحتار واثبات الجلسة الخفيفة
قال شمس الأئمة الخواري الخلاف في الأفضل حتى لو فعل كما هو منه هبنا
لا بأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو منه هبنا لا بأس به عندنا
كذا في المحيط اهـ وفيه اليقظة وما ورد من انه سئل الله عليه وسلم
اذا كان في دبر لم يفيض حتى يتبني فاعداً شريعة بين الجواز
او عند كبر سنه اهـ وقال صاحب البحر الرائق بعد ما نقل عن الخليل
من عمل الحديث المذكور على حالة الكبر ويرد عليه ما ان هذا العمل يحتاج
الى دليل وقد قال عليه الصلوة والسلام لما لك بن الحويرث لما اراد
ان يفرقه صلوا كما رايتوني اصلي ولم افضل فكان الحديث حجة
لشافعي قالوا ولي ان يحمل على تعليم الجواز اهـ هذا والله اعلم

الاشارة الى

قد وردت في

قد وردت الاحاديث بوضع اليد اليمنى في التشهد ولم اجد منها ما فيه
الوضع بدون ذكر رفع السبابة ولم يقل بدم رفعها احد من
الصحابة ولا احد من الائمة الاربعة ولا احد من اصحاب الامام ابى
حنيفة بل هو قول اخترعه علماء عاروا النحر وخرسا والوراق والزعم
وبلاد الهند فلا يعتبر بقولهم فان قيل قد وردت الاحاديث مختلفة
ففي بعضها الرفع فقط كما في حديث ابن عمر عندهما سلم وفي بعضها الاشارة
مع عقد ثلثة وخمسين كما هو عن ابن عمر عندهما سلم وفي بعضها
الاشارة مع وضع الايمان على الاصبع الوسطى كما هو عن ابن ابي عمير
مسلم وفي بعضها قبض كل الاصابع والاشارة بالاصبع كما هو عن ابن
عمر عندهما سلم وفي بعضها قبض الخنصر والبصر والتحريك بالاهتمام
والوسطى والرفع كما في سنن ابى داود والنسائي عن وائل بن

جبر منع هذا الخلاف وقع الاتهام والاضطرار في الاشارة فلا فعل
عليها فكذا لا اتهام ولا اضطراب بل يحمل الخلاف على خلاف
الاوقات والنوع على الامر وهذا الجمع بين الاحاديث المتعارضة
جاء كثير في كتب العلماء فلا عابئة فيه فان قيل ان الاشارة
والقبض وان شئت من الاحاديث لكن مرتين محلها فكيف جاز العمل
بها فلنا انه لو ترك العمل بها حذرنا عما يقع على خلاف السنة للزم العمل
على مجرد وضع اليدين وهو ايضا خلاف السنة اذ لم ير عند سلف الله
عليه السلام نفع من اول الخبوس الى آخره بدون القبض والاشارة
فالواجب حبسها اتباع الاممة المحججة في امر الدين فانهم لا يظن
نعم ان يقولوا من غير ركان قوي ودليل شرعي فتارة فعل على
ما ذهب اليه الامم ما لك من القبض والاشارة من اول الخبوس

الى آخر التشهد مع تعدد الاشارة وتحريك السبابة وتارة فعل على ما
ذهب اليه الامام الشافعي من القبض من اول الخبوس والاشارة عند
الشهادة وتارة فعل على ما ذهب اليه جمهور اصحابنا من الجمع بين القبض
والاشارة ورفع السبابة عند قوله لا اله الا الله والوضع عند قوله الا الله
ومثل هذا التقليد الذي كان عن ضرورة ليس بمذموم مع ان عند
هذا القدر لا يل على من اصبحت كمن خوف المجادلين لا يرضى لذكرها وما
ما قال بعض فضلاء هذا الزمان ان الرفوع والقبض كليهما من اول الخبوس
والسلام من غير تعدد الاشارة وعدم تحريك السبابة فغريب لانه
خالف جميع الامم واغرب مند ما قال ان هذا هو قول ابي حنيفة
ومحمد مستدلا بما في الموطأ عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا جلس في الصلوة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض

اصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على
 فخذه اليسرى قال محمد ويصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ
 وهو قول الجنيفة انتهى وذلك بوجوهين الأول أن هذا الحديث كما
 يفهم منه صريحا أن وضع الكف كان مع القبض والإشارة بل لم يكن
 صوته ظاهرة أيضا فان وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة
 فالمراد والله أعلم وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عنده
 الإشارة كما في فتح الباري فإذا كان الحال هكذا فكيف يثبت
 من كلام الموطأ يصنع رسول الله نأخذ وهو قول أبي حنيفة P
 أن ذلك قولهم والثاني أنه لو سلم أن الحديث ظاهر فيما زعمه
 فلا نسلم أنه يفهم من تلك العبارة أن ذلك قولهم إذ يجوز أن
 يقال أن معناها أن ما صنع رسول الله من القبض والإشارة

نأخذ بها ولا نقول بفتحها إذ كثيرا ما يقال يأخذون بعرض الحادث
 ويتركون ظواهرها فمن أين اشت ذلك الأفضل أخذ الظاهر هذا
 الحديث الصريح نعم لو قيل بذلك لجاز ولكن بالظن لا يقال أن ذلك
 قولهم فافهم فان قيل انك تابع للسادات المتشبهين قدسنا
 الله تعالى بأسرارهم ومديح لمحبتهم وأما معهم في الطريقة وشيخهم
 المطلق في الحقيقة الامام الرباني المجدد لآلاف الثاني قدس سره
 قال في بعض المكاتب الشريفة يمنع رفع السبابة قلنا
 فذا جاب عنه فريد العصر والدوران السيد منظر حاجنا نأنا في مكتوبه
 حيث قال نوشته بودند که حضرت مجدد الف ثانی رضی الله تعالی عنه
 در مکتوبی از مکتوبات خود منع رفع سبابه کردند و تو با وجود دعوی
 محبت بجانب ایشان رفع سبابه میکنی و محبت را اتباع محبوب

لازم است خود را و سچانه جلشانه انبیا کتاب و سنت بر عباد فرزند گزین
سفر نماید ما کان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضی الله ورسوله
امرا ان یکون لهم الخیرة من امرهم و رسول علیه السلام میفرماید
لا یؤمن احدکم حتی یتبعوا عوامه تبعوا لما حیث به و حضرت مجدد
الف ثانی رضی الله تعالی عنه که نائب کامل آنحضرت اند بنیاد طریقه
خود را بر انبیا کتاب و سنت گذاشته اند و علایق و انبات رنج بسیار
را با ما می مشتمل بر احادیث و روایات فقه حنفیه تصنیف
کرده اند تا بجای آنکه حضرت شاه یحیی رحمه الله علیه فرزند اصغر حضرت
مجدد بنیز در نیاب رساله مخیر میفرموده اند و در نفی رنج یکدیگر شایسته
تر سبیه و شرک رنج از غضاب حضرت مجدد بنابر اجتهاد واقع شده
سنت محفوظ از نسخ بر اجتهاد مجتهد مستقیم و بعد نبوت سنت رنج

شرک آن باین جهت که حضرت مجدد شرک فرموده اند معقول نیست حضرت
مجدد بر شرک سنت تقدیر گیر فرموده اند و حضرت مجدد هم مذنب حقیقی
داشته اند و امام ابو حنیفه رضی الله تعالی عنه گفته اذ اثبت الحدیث فقصو
مذنبی و استرکوا قولي بقول رسول الله صلی الله علیه و سلم پس امید
آنست که حضرت مجدد از شرک این امر اجتهادی و اخذ با حادیت
صحیح متغیر نشوند و اگر گویند که حضرت مجدد با آن علم و اسرار احادیث
ثبوت رنج کمر آگاه نمیدهند گویم تا زمان مبارک حضرت الشان
این کتب و رسائل در دیار هند شهرت نیافته بود و از نظر مبارک
الشان نگذاشته که شرک نمودند و گرنه بر گز شرک رنج نمیفرمودند
که ایشان حریمین ترین اکابر این امت بر انبیا سنت بوده اند و اگر گویند
عدم رضاء حضرت رسالت علیه التحیه را باین عمل از کشف دریافت

ترك فرمده باشند گوئیم که کشف در امور طریقت معتبرست و در احکام
شرعیست حجت نیست معتمدان مکتوب احتجاج بمشرف نکردند
و امید است که این مخالفت جزئی بر عایت فاعلا کلی اینان که بعد
تمام ترمیم بر اینها پیغمبر علی السلام فرمودند مشتمل است بر آنچه در اسلام
از خدا و اله اعلم

التورک فی القعدة الاحیة

قد اخرج البخاری من حدیث ابی حمید الساعدي فی وصفه صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاذا جلس فی الركعتین جلس علی جلیه
اليسرى ولغضب العين فاذا جلس فی الركعة الاخرة قدم رجله
اليسرى ولغضب الاخرى وتعا على مقعدته فهذا الحديث
صريح في الفرق بين الشهيدين بان الاول كان بالجلوس على الرجل

اليسرى والثاني بالتورك وما ورد من الاحاديث التي كانت في بعض
الجلوس على الرجل اليسرى وفي بعضها التورك فمطلقة لا يبين
فيها انه في الشهيدين او احدهما وقد بينه ابو حميد فوصف الجلوس
على اليسرى في الاول والتورك في الاخير فهذا المفضل قاض على
المحمل قال الشيخ عبد الحفيظ في التعليق للمجد والاحصاف انه لا يوجد
حديث يدل صريحا على استينان الجلوس على الرجل اليسرى في القعدة
الاخرة وحديث ابی حمید مفصل ليعمل المجمع على المفضل في هذا
واحد اعلم بالصواب

منع من هذا الحديث ما ذكره في القعدة الاحیة

قد اخرج البخاری ومسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يرفع يده عند مسكبيه وذاكبر للمركوع وذا رفع راسه

من الركوع رفعها وقال سمع الله لمن حمده وكان لا يفعل ذلك في
السجود وقد روى البخاري عن نافع ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة
رفع يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه
واذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر الى النبي صلى الله
عليه وسلم فتدفع الرفع عند صلى الله عليه وسلم عند الركوع وعند القيام
منه وعند القيام الى الثالثة فلا شك في استحباب هذه الرفعات
وقد حكى البخاري في جزء مفرد في هذا المسئلة عن الحسن وحميد
بن هلال ان الصابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن
الحسن احدا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في
الركوع والرفع منه روى عنه قوله الا ابن مسعود ام فما ورد عن
ابن مسعود انه راس النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند

الافتتاح ثم لا يعود اخذه ابو داود وغيره من الاحاديث التي تدل على
عدم الرفع سوى الافتتاح لا يعارض احاديث الرفع فافعال تكون حجة الا
على من يقول بوجوب الرفع ونحن لا نقول به بل باستحبابه واعامانا
اشتهر في كتب اصول اصحابنا ان مجاهد قال سمعت ابن عمر عشرين
فلم ارفع يدي الا مرة وقد عرفت انه راو حديث الرفع والركوع
اذا ترك مرويه مسوقا لا حجاج به وما قال الطحاوي بعد ما روى من
حديث ابي بكر بن عياش عن حميد بن مجاهد انه قال سئلت خلف ابن
عمر فلم يكن يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى فهذا ابن عمر قد دل النبي
صلى الله عليه وسلم يرفع يديه ثم ترك هو الرفع بعد النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يكون ذلك الا وقد ثبت عنه فسئله فنفذه اما اذا
فلانه لم يثبت ما في كتب الاول من حديث ابن عمر من كان عند

سند ثقات به **واما** ثانيا فلما رخصته بخرط ورس وغيره من الثقات
 اعلم رؤا ابن عمر بن رافع **واما** ثالثا فلان في طريق الطبرستان ابو بكر
 بن عياش **رحمته** باخرط فلا توازي روايته رواية غيره من الثقات
واما رابعا فلان مجاهدان وغيره من الثقات كسالم ونافع
 مشهوران والمنبت مقدم على الثاني **واما** خامسا فلان الخ بين
 الروايتين ممكن وهو انه لم يرد له واجبا ففعله تارة وشركه اخرى
واما ما قال في النهاية شرح الهداية ان عبد الله بن الزبير راى
 رجلا يعلى في مسجد الحرام ويرفع يديه عند الركوع وعند رفع اليدين
 سند وقال لا نقول انه امر فليد صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام ثم
 تركه فلم يجد في كتب الحديث مع انه معارض بحديث رواه ابو داود
 عن معمر بن الحارث بن عبد الله بن الزبير وصلى بهم في مسجد بكنية

حين يقوم وحين يركع ويسجد وحين يخض للقيام بنقوم فيستبرئ يديه
 فاطلقت الى ابن عباس فقلت ان رايت ابن الزبير صلى الله عليه وسلم راى احد العجليين
 مؤصفت له **هذه** اشارة فقال ان احببت ان تنظر الى صورة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فاخذ بصورة عبد الله بن الزبير **واما** ما روى ابو بكر بن ابي شيبة
 في مصنفه عن ابن عباس موقوفا لابن رافع الايدي الا في سبع مواضع
 الشكيرة الدول واستنباها العجيلة والموتى وجرتين والموتى والموتى والصفا
 فعوليس عجيبا مرفوع مع انه معارض بما مر من حديث يعقوب المكي
 وعنه الترمذي ممن قال بالرفع على انه منقوض بالرفع في الفتوى
 والعديد فانظر احران الخصر ليس حقيقيا بل اضافيا **واما** ما في النهاية
 عن ابن مسعود رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفعا وترك
 فتركنا فلا نفهم منه النسخ من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل نفهم

ذي الدين فقال يا رسول الله اسئلت ام قصرت الصلوة فقال له انس
ولم تقصر قال بل قد سئلت فضلي ركعتين ثم سلم ثم سجد سجدتين مثل
سجود او اطول ثم رفع راسه وكبر متوقفا عليه والخطبة للنجاري ولا يبيد
فقال اصدق ذو الدين فاموا اي نعم وهي في الصحيحين لكن لم يفظ
فقالوا وقد روى عن ابن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام البدر رجل
يقال له الخرباق وكان في يديه طول فقال يا رسول الله تذكره
صنيعه وخرج غضبان بحجر رذاه حتى انتهى الى الناس فقال اصدق
هذا قال نعم فضلي ركعتين ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم
سلم فقبلي هذا دليل على ان كلام الناس للصلوة والذي يظن
انه ليس نجما لا يخطئها وهذا قال جعفر العلوي من السلف

والخلف وهو قول ابن عباس وعبد الله بن الزبير واخيه عروة وعطاء
والحسن والشعب بن قنادة والاولاد ابي وملك والشافعي واحد
جميع الحديثين رضي الله تعالى عنهم وقال ابو حنيفة رضي الله عنه واصحابه
والتوري في اصح الروايتين فيه تبطل صلوة بالكلام ناسيا او جاهلا
لحديث ابن مسعود وزيد بن ارقم رضي الله تعالى عنهما وزعموا ان حديث
قصة ذي الدين بن مسنوخ حديث ابن مسعود وزيد بن ارقم قالوا
لان ذا الدين بن قنادة لم يردوا ولا يمنع من هذا اكون ابي حنيفة
رواه وهو من شرطه سلام عن بدر لان القياي يذري ملا يحضره
بان يسميه من النبي صلى الله عليه وسلم او صلي آخر واجاب العلماء
عن هذا باجوبة صحيحة حجة مشهورة احسنها والثاني ما ذكر
ابو عيسى عبد البر في التمهيد قال اما ما علم ان حديث

تطويعا الى الحديث الذي في الحديثين قبل ثم يرد
وان نقصه في الحديثين كانت قبل بدر

ابن هريرة منسوخ حديث ابن مسعود رضي الله عنه فغير صحيح لا نه
لا خلاف بين اهل الحديث والسير ان حديث ابن مسعود كان مكبة
حين رجع من ارض الحبشة قبل الهجرة وان حديث ابن هريرة في قصة
ذو الندين كان بالمدينة وانما اسلم ابو هريرة عام حبر سنة
سبع من الهجرة بلا خلاف ولما حديث زيد بن ارقم رضي الله عنه فليس
فيه بيان انه قبل حديث ابن هريرة او بعده والنظر يستجد انه قبل
حديث ابن هريرة ولما قولهم ان ابا هريرة رضي الله عنه لم يشهد
ذلك فليس يفتح بل يشهد بها معظ من روايات الثقات الحفاظ
ثم ذكر باسناد الروايات اثباته في صحيح البخاري ومسلم
وغيرهما ان ابا هريرة قال صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري ومسلم
احد من ملوك العبي فلزم من اثنين وذكر الحديث وقصة

ذو الندين وفي رواية علي بن ابي راسل الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية
من مسلم وغيره بينا وانا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وذكر الحديث وفي رواية في غير مسلم بينا نحن نصلي مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال وقد روى قصة ذو الندين عبد الله بن عمر وسادة
بن حنيفة وعمران بن حصين وابن مسعود وكلهم لم يحفظ عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا صحبه الا بالمدينة متاخرا ثم ذكر احاد شهم
بطلتها قال وابن مسعود هذا رجل من الصحابة يقال صاحب
الجوش اسمه عبد الله معروف في الصحابة له رواية قال
ولما قولهم ان ذو الندين قتل يوم بدر فغلط وانما المقتول يوم
بدر ذو الشمالين ولما اذا فعم ان ذا الشمالين قتل
يوم بدر لان ابن اسحاق وغيره من اهل السير ذكره فبين

قتله يوم بدر قال ابن اسحاق ذو الشمالين هو عمير بن عمرو
 بن عتيان من خزاعة حلف لى زهرة قال النعمان
 قدما البدين غير ذى الشمالين المقتول ببدر بليل حضور
 ابي هريرة ومن ذكرنا قصة ذى البدين وان المظلم رجل من
 بني سليم كما ذكره مسلم في صحيحه وفي رواية عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه اسمه الخرباق ذكره مسلم وذو البدين الذي
 شهد السهو في الصلوة سلي وذو الشمالين المقتول ببدر خزي
 مخالفة في الاسم والنسب وقد يمكن ان يكون رجلا من ولثة
 يقال لكل واحد منهم ذو البدين وذو الشمالين لكن المقتول
 ببدر غير المذكور في حديث السهو هذا قول اهل الحنف والنعمان
 من اهل الحديث والعقده تدرى هذا باسناد عن مسدد

واما قول الزهري في حديث السهو ان المظلم ذو الشمالين فلم يتابع
 عليه وقد اضطرب الزهري في حديث ذى البدين اضطرابا
 اوجب عند اهل العلم بالنقل تركه من رواية خاصة ثم ذكر طه
 وبين اضطرابها في المتن واسناد وذكر ان مسلم بن الحجاج
 غلط الزهري في حديثه قال ابو عمر رحمه الله لا اعلم احدا من اهل
 العلم بالحديث المصنفين يندعول على حديث الزهري في قصة ذى
 البدين وكلهم تركوه لا اضطرابه وان لم يتم له اسناد ولا متا
 وان كان اما ما عطيما في هذا الشأن فالغلط لا يسلم منه بشر
 والكمال لله تعالى وكل واحد من قوله ويشرك الا النبي صلى الله
 عليه وسلم فنقول الزهري انه قبل يوم بدر متروك لتفقد غلظه
 فيه هذا الكلام اي عمر بن عبد البر مختصرا وفي رد المحتار

ومنع النسخ بان حديث ذي البدين رواه ابوهريرة وهو متاخر
 الاسلام واجيب بجواز ان يرويه عن غيره ولم يكن حاضرا
 وتمامه في الزبلي قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه
 بينا انا اعلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة
 وهو صحيح في حضوره ولم ار عنه جوابا شافيا ^ا ولا يستدل
 بحديث ذي البدين المذكور على ان تعد الكلام لمصلحة الصلوة
 لا يبطلها لان كلامه صلى الله عليه وسلم لم يكن الا ناسيا
 وقول الصحابة نعم وكذا قول ذي البدين لدبلي قد نسيت
 بعد قوله صلى الله عليه وسلم لم تقصركان جوابا للبعثي صلى الله
 عليه وسلم وجوابه لا يقطع الصلوة لنبوت من اجلته في التشبه
 وهو حي يقول السلام عليك ايها النبي كذا في فتح الباري

وفي هذا الموضع

وفي هذا الحديث ايضا دليل على ان العمل الكثير والخطوات اذا كانت
 في الصلوة سبعا لا تبطلها كما لا تبطلها الكلام سبعا وانما وسيل
 الحديث صعب على من البطلان فانه النووي وفي المصنف وانفردت
 سلام واد وان قاطع صلوة سب وفعل كثير كركه درصرت عمد ناقص
 صلوة سب بعد ان ياد آورد وانما فرمود وسجد كرد پس دانسته
 شد كه فعل جبري كركه بعد ان ناقص نماز است بطريق سهو موجب سجد
 سهو ^ا هذا والله اعلم

بشارة

قد اختلف اصحابنا في رد اسلام بالاشارة فكرهه بعضهم ومنهم
 الطحاوي وقال بعضهم لا بأس به لما خرج ابو داود والترمذي
 عن صحيب مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت

عليه **فرد** آي اشارته وأخرج البزار عن أبي سعيد أن رجلا سلم
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فرد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اشارته فلما سلم قال له أنا كنا نرد السلام في
 ملوتنا فنخيبنا عن ذلك وأخرج مالك في الموطأ أن ابن عمر
 على رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد عليه الرجل كلما فرج اليه
 عبد الله بن عمر فقال له إذا سلم على أحدكم وهو يصلي فلا يتكلم
 وليشرب بديهة ويهذه الأحاديث أخذ الشافعي فاستحب
 الرد إشارة ومن كرهه من أصحابنا حمل الأحاديث على أن
 اشارته عليه السلام كان للتحني عن السلام لا رده وهو حمل
 يحتاج إلى دليل مع مخالفة ظاهر بعض الأخبار وهذا علم
حمل العبيان والحيوان والفعل التاميل وإن تعدد ولم

في صلاة لا يتقبل فيها

قد روى أبو قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا بن العاص بن الربيع فاذا قام حملها وإذا سجد وضعها أخرجه
 الشيخان وعنه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يؤم الناس
 وأمامة بنت أبي العاص وهي بنت زينب بنت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على عاتقه فاذا ركع وضعها وإذا رجع من السجود أعادها
 أخرجه مسلم ولا بن داود حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعا
 ثم ركع وسجد حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردا
 في مكانها ففيه دليل لصحة صلوة من حمل آدميا أو حيوانا
 طاهرا من طير وشاة وغيرهم وكان الفعل القليل لا يتقبل

الصلوة وان الافعال الجيدة اذا انددت ولم تنزل بل تفرقت لا
تقبل الصلوة في رد المحتار وقد اُجيب عنه يعني عن هذا
الحديث باجوبة منها ما ذكره الشارح انه منسوخ بما ذكره من
الحديث وهو مردود بان حديثه ان في الصلوة لشغلا كان قبل
الجمعة وقصة امامه بعد حاد منها ما في البدائع انه صلى الله عليه
وسلم لم يذكر منه ذلك لانه كان محتاجا اليه لعدم من يحفظها
اول للشرع بالفعل ان هذا غير مفسد ومثله ايضا في
زماننا لا يكره الواحد منا فعله عند الحاجة اما بدونها فمكره
ام وقد اطال المحقق ابن امير حاج في الخلية في هذا
المحل ثم قال ان كونه للشرع بالفعل هو الصواب الذي
لا يعدل عنه كما ذكره النووي فانه ذكر بعضهم انه بالفعل اقوى

من القول وفعله ذلك لبيان الجواز المذني والتعليق المحمدي اختلف العلماء
في تاويل هذا الحديث فروى ابن الفاسم عن مالك انه كان في المناظرة
واستبعد المازري والقرطبي وعباس لما في مسلم رايه رسول
الله صلى الله عليه وسلم يوم اناس وامامة على عاتقه ولا يبي دأود
بينما نحن ننظر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر او العصر
وقد دعا بلال الى الصلوة اذ خرج اليها وامامة على عاتقه فقام
في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وص في مكانها وقال النووي
ادعى بعض المالكية انه منسوخ وبعضهم انه من الخصاص و
بعضهم انه لضرورة وحكيها دعاوي باطلا مردودة كالدليل
عليها وليس في الحديث ما ينافي قواعد الشرع لان الادبي طاهر
وثياب الاطفال واجسادهم محمولة على الطهارة والاعمال في

الصلوة لا يتطأها اذ انكثرت او تفرقت وانما فعله رسول الله ﷺ لبيان
الجواز كما في شرح الزرقاني ا هـ هذا والله اعلم

عن: فساد صلوة باخذ بقبضة من راسه **روى مستحب**
في الدر المنثور مشي مستقبل القبلة هل تقصد ان مشي قد
صف ثم وقف فذكر ركن ثم مشي ووقف كذلك وهكذا
تقصد وان كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تقصد حالة الفدا
ا هـ وفي رد المحتار ابي وان كثر واختلف المكان لما في الخلية عن
الذخيرة انه روي ان ابا هريرة رضي الله عنه صلى ركعتين اخذا
بقبضة فرسه ثم انبسل من يده فصفي الفرس على القبلة تبعه
حتى اخذ بقباضه ثم رجع ناكضا على عقبيه حتى صلى الركعتين
الباقيتين قال محمد في السير الكبير وهذا ناخذ هـ هذا والله اعلم

في صلاة ركعتين **روى مستحب**

قد روى ابو هريرة في قصة ذي الريد بن ان النبي صلى الله عليه وسلم
سلم في ركعتي الظهر وقبل على الناس بوجهه اخرج ماكن في المطا
وقد روى عبد الله صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفا
الفصل في تشوش القدم بينهم فقال ما شأنكم قالوا يا رسول الله حل
زيد في الصلوة قال لا قالوا فانك قد صليت خضا فانقل ثم
سجد سجدين ثم سلم ثم قال انما انا نبشركم ان النبي كما
تفسون اخرجهم مسلم قال في فتح الباري تحت حديث ابو هريرة
ويؤخذ منه ان من ترك الا استقبال ساجدا لا يتطأ صلوة
هـ وقال ايضا فيه بعد ذكر تشوشهم ان من تحول عن القبلة لا
اعادة عليه ا هـ هذا والله اعلم

صفحة الخط اذا لم يجد

قد روى ابو داود وابن ماجه عن ابي هريرة فان لم يكن معه عصا
 نلخط خطا وفي سنده واكان مجهولان احدهما ابو عمرو بن
 محمد بن عمر بن حريث وثانيهما جده حريث بن سليم قال الحافظ
 في التزيين في حقه مجهول وفي مختصر السنن قال ابن عيينة لا
 اجد شيئا يسند به هذا الحديث وما جاء الا بهذا الوجه وكان
 اسماعيل بن ابيه اذ يروى هذا الحديث يقول هل عندكم شيء
 تشدونه به وقال البيهقي لا بأس به في مثل هذا الحكم انشاء
 الله تعالى ام لكن صح هذا الحديث ابن حبان واحمد وابن المديني
 فيما نقله ابن عبد البر في الاستذكار وقال الحافظ في ترويض العارفين
 ولم يصيب من زعم انه مضطرب بل هو حسن م علي ان

الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل قال ابن الهمام واما الخط
 فقد اختلفوا حسب اختلافهم في الوضع اذ لم يكن معه ما يفرزه
 او يرضه فالمانع يقول لا يحصل المقصود به اذ لا يظهر من بعيد
 المجهول يقول وردجة الاثر به واحار صاحب الهداية الاول و
 السنة اولى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخاطر
 بربط الخيال كي لا ينتشر ام والى كناية الخط اذ المرعي ستره
 ذهب ابو يوسف ومحمد في رواية وفي النهاية وبه قال بعض مشائخنا
 المتأخرين فقالوا بخط طولا لا عرضا ام هذا والله اعلم

عدم وجوب الوتر

قد روى طحطا في قصة الاناري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خمس صلوات في اليوم والليلة فقال صل علي غيرهن فقال لا آلا

ان تطوع قال طمة فادبر الرجل وهو يقول والله لا ازيد على هذا
ولا انقص منه فقال رسول الله افلح الرجل ان صدق اخبره
الشيخان مطوكا وقد اخرج ابن حبان عن جابر ان النبي صلى الله
عليه وسلم قام لهم في رمضان فصلى ثمان ركعات واوتر شرا
انتظروه من القابلة فلم يخرج اليهم فسالوه فقال خشيت ان
يكتب عليكم الوتر وقد اخرج البخاري عن ابن عمر قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلة حيث توجهت به يوم
اباد صلاة الليل الا الفرائض ويوتر على راحلة واخرجه مسلم
الباق عند بلوطه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الرحلة
قبل اي وجه توجه ويوتر عليهما غير انه لا يصلي عليهما المكتوبة
وقد اخرج الشيخان عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

بعث معاذا الى اليمن فذكر الحديث وفيه فاعلمهم ان الله قد فرض
عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث وحدثنا ذلك واخر
حيوة النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج صاحب السنن الاثرين
وصحى ابن حبان عن عبد بن عباد بن الصامت سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من جاء
بهن يوم القيامة كما امر الله عز وجل لم يستغف بشيء من
حقوقهن فان الله جاعل له عهدا ان يدخله الجنة ومن لم يكن
بهن يوم القيامة استغفا فاجتمعن فلا عهد له عند الله عز وجل
ان شاء غفر له وان شاء عذبه فهذه الاحاديث كلها
دالة على ان الوتر ليس بواجب وبالحديث ان خير استدلال له
عبادته الصامت ايضا على ان الوتر ليس بواجب اخرج اثره

مالك وغيره وما في اليقين وما روي عن عبادة انه لما بلغه ان ابا
محمد رجلا من الانصار يقول الوتر حق فقال كذب ابو محمد
فالتجواب عنه انما كذب الرجل في قوله كوجوب الصلوة ولم يقل
به احد انه يحتاج الى ان عبادة به الصامت كان يفرق بين
الغرض والواجب ومن هنا بطل ما اجابوا من حديث ابن عمر
المذكور من ان نفي الغرض لا يستلزم نفي الواجب لانه موقوف
على ابن عمر كان يفرق بينهما وكذا بطل ما اجابوا من حديث
علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال ليس الوتر بحتم كهيئة
المكتوبة ولكن سنة سخار رسول الله صلى الله عليه وسلم واداء النساء
والترمذي وحسنه والحاكم وصححه بانه لم يقل احدا ان وجوب
الوتر كوجوب الصلوة لما ثبت عندنا من التفرقة بين الغرض

والواجب وذلك لان هذا اصطلاح حادث وما كان الصحابة يفرقون
بينهما ومن يدعي انه اصطلاح قديم فعليه اثباته واما ما في السنن
الاخرى من ان قال صلى الله عليه وسلم الوتر حق على كل مسلم واداءه
حيان والحاكم وقال على شرطها فلا يقيف لفظة حق وجوب الوتر
لانه لو اقتضاه لاقى وجوب غسل الجمعة لانه ورد فيه غسل
يوم الجمعة حق واجب على كل مسلم مع ان احدا من اصحابنا لم يقل بالوجوب
مع ان عدم التقيد بالركعات الذي ورد في ذلك الحديث بعد مقتضى
من احب ان يوتر بخمسين فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليغسل
ومن احب ان يوتر بواحد فليوتر فيقتضى انه ليس بغرض لان
الغرض مقتضاها التخييد واما ما رواه ابو داود وقال صلى الله عليه
وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا واخرجه الحاكم وصححه

فليس يضاف في الوجوب فان مثل هذه الكلمة ورد في السنة المؤكدة
 ايضا واما الاستدلال بحديث ابي سعيد من نام عن وتر او
 نسيه فليصله اذا أصبح او ذكره اخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط
 الشيخين غير انام لان كون الامر بالنسياء مقتضيا للوجوب مؤثرا
 على ان يقال ان الوتر واجب والا فقد جاء القضاء للسنة المؤكدة
 ايضا فكيف ينجم من الامر بالنسياء الوجوب واما ما روى عنه
 بن ابي مرة الزوني عن خارجة بن عذافة قال صلى الله عليه
 وسلم ان الله اهداكم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم قلنا وما هي
 يا رسول الله قال الوتر ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر اخرجه
 احمد وابودود والترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم واخرجه
 الطبراني في مسند ابيه بن باسند حسن عن ابي سعيد

رفعه ان الله عز وجل زادكم صلوة وهي الوتر فيجب عند انه غير
 معين لوجوب الوتر لان الامداد هو الزيادة بما يتولى المزيد
 عليه يقال مد الجيش وامدة اذا زادة والحق به ما يتولى ويكره
 ومد الدواء وامتد لها زادها ما يملحها ومددت السراج ولا فرض
 اذا اصلحها بالزيت واسعاد كما في سبيل السلام ولا يخفى ان الزاغل
 بنو الفرائض ويتم نقصانها كما ورد في احاديث السنن من يتم
 الدار بن وعنه وبؤيدة ما روى محمد بن نصر المروزي في الصلوة من
 حديث ابي سعيد رفعه ان الله زادكم صلوة هي صلوتكم هي خير
 لكم من حمر النعم الا وهي الركعتان قبل الفجر واما ما استدلوا
 بحديث احمد آخر صلوتكم بالليل وتر على وجوب الوتر فنقول
 ان صلوة الليل ليست بواجبة كذلك الاخر ولا يستدل بمكاره

عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا رافدة
معرضة على فراشه فاذا اراد ان يوتر انظني فوترت
اخرجه الشيخان فانه لا يلزم الوجوب من عدم تركها ثالثة
والثالثة لا يترفع يدل على ناكه امر او تر وانه فوق غير من
الزائل لليلية والى عدم الوجوب ذهب الائمة الثلاثة
وساجبا بن حنيفة وهو المرح بالادلة كما عرفت هذا والله اعلم
من هذا يستبين من هذا

فد جاء وتره صلى الله عليه وسلم بثلاث ركعات بطريق ثلث اكدول
بالسليم بين الركعتين فدا خرج احد بن حبان وابن اسكو
في صحيحهما والطبراني عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفصل
بين الشفع والوتر والثاني بالشهد الواحد قد روى الحاكم

والبيهقي عن عائشة انه كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث
لا يقعد الا في آخرهن والثالث بالشهدين وسلام واحد
فدا خرج النسائي والحاكم وصححه ومحمد في الموطاعن عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر
وهذا ظاهر في ان الشهد كان في ركعتي الوتر فان النفي من
السليم يدل على وجود الشهد فثبت منه الشهد بذلك
السلام في ركعتي الوتر وانكار هذا بالادوات البعيدة
يمجد العقل السليم والذهن المستقيم ولا يعارض ما روى
عن ابي هريرة مرفوعا لا تروا بثلاث وادروا بخمس او
سبع ولا تستجروا بصلوة المغرب اخرجه الدارقطني و
قال رواه ثقات فانه لا يراد منه نفي الا تبارا بثلاث

في الثلاث اصلا وراسا حتى اثلث بالتسليمين فانه لم يقل
به احد بل المراد النفي عن الثلاث المشبهة بالمغرب وهكذا
جا والبيني صلي الله عليه وسلم بعد النفي عن الثلاث بقوله
ولا تشبهوا بصلاة المغرب ويدل عليه ما روى محمد بن
نضر المروزي عن ابي هريرة مرفوعا وموقفا لا نوتردا
بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب ولا يخفى ان زوال التشبه
نارة يكون بانبيان ثلاث كالمغرب في وقت وخمس في
وقت وسبع في وقت كما ثبت تلك الافعال عند جميع الله عليه
وسلم على الادوات المتعددة كما لا يخفى على متتبع كتب الاحاد^ث
ونظيره ما روى عن ابي امامة قال قلت يا رسول الله اهل
الكتاب يتسربلون ولا يأترون فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم تسربلوا ونتردوا وخالعوا اهل الكتاب رواه احمد و
الطبراني قال في مجمع الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح خلافاً
وهو ثقة ومنه كلام لا يفسر ٢ اذ فيه الاذن بلبس السراويل
لان مخالفة اهل الكتاب تحصل بمجرد الدخول في بعض الادوات
لا بترك السراويل في جميع اخالات فانه غير لازم وان كان
ادخل في المخالفة كذا في فتح البارز ونارة يكون زوال التشبه
بعدم العود على الركبتين ونارة يكون بالتسليمين والحكمة
في النفي عن التشبه بالمغرب دفع ايهام الغرضية بجهة ان
الوتر يكون وتر صلوة الليل والمغرب يكون وتر صلوة النهار
فلو اتى بالثلاث كالمغرب نارة وبالجس نارة اخرى زال
التعديد الموهوم للغرضية وكذا اذا اتى بعدم العود لاول

وبالتسليمين زال ذلك الابهام **ابن** كما لا يخفى ثم اعلم
ان الترجع في هذه الطرق كان بحسب زوال التشبيه
بالعلة والكثرة فالاول ارجع ثم الثاني ومن هنا انقطعت
ان الاثنيان في الوتر بخمس اوسع اول من هذه الطرق كلها
بوجه عدم التشبيه بالمغرب بالكلية هذا والله اعلم

سنة الركعتين قبل الظهر

قد روى ابن عمر قال حدثت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر
ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب
في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين قبل الصبح
اخرجه الشيخان وقد روت عائشة رضي الله تعالى عنها ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع اربعا قبل الظهر وركعتين

قبل العداة فلما يخفى عليك ان مداومة صلاة الله عليه وسلم على الاربع
قبل الظهر من حديث عائشة كانت في البيت يدل عليه ما رواه
احمد والبوداد في حديث عائشة كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعا
ثم يخرج وما روى ابن عمر ماري في المسجد ثم خرج من الحديثين
سنة ست ركعات رابعة للظهر لكن لا اعلم انه قال بذلك احد
فبلي فخل الا ربع على سنة الزوال ونقول بسنة الركعتين كما قال
الشافعي او عمل على جالين فكان يصلي نارة شتين ونارة اربعا وكل
وصف ماري فنبين ان يدل على كلا الحالين في المقامات المنفردة
وكا به بعد ارجعه بر دور كعت سنت اختصار سنين وند جناح يديش از
ظهرگاه دور كعت گاه چهار ميگه اردند و مي فرمودند كه اين هم سنت
ست ۴ هذا والله اعلم

سنة ثمان مئة قبل المغرب

قد روي عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء وكرهية ان
 يتخذ الناس اخرجة السبخان وقد روي عن انس قال كنا
 بالمدينة فاذا اذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السراي
 فركعوا ركعتين حتى ان الرجل الغريب لدخل المسجد فيحسب ان
 الصلوة قد صليت من كثرة من يصلحها اخرجها مسلم
 وقد روي عن مرثد بن عبد الله قال اتيت عتبة الجعفي فقلت
 ادا عجبك من ابني تميم يركع ركعتين قبل صلاة المغرب فقال
 عتبة انا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 فما صنعتك الآن قال الشغل اخرجنا بخاري وقد روي عن

عبد الله بن المغيرة

عبد الله بن المغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين كل
 اذنين صلوة بين كل اذنين صلوة ثم قال في الثالثة لمن شاء
 متفق عليه ثنتين من هذه الاحاديث استجاب التفتل قبل المغرب
 واما ما زاد البزار من لفظ الا المغرب من طريق حيان بن عبد الله
 عن عبد الله بن بريدة عن ابيه في الحديث الا خير فقد قال في
 الفتح انه شاذ لان حيان والنحاس صدوقا عند البزار وغيره لكنه
 خالف الحفاظ من اصحاب عبد الله بن بريدة في اسناد الحديث
 ومثله وقد وقع في بعض طرفه عند الاسماعيلي وكان بريدة
 يعلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظا لم
 يخالف بريدة راويه وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن
 القلاس انه كذب حيان المذكور ا هـ واما ما روى ابو داود

عن ابن عمر عن طريق طاوس ما رايت احدا يصليهما على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم فتألف الرواية المتقدمة عن انس وكذا
عن عقبه مشبهة فلا يخفى لغوها واما القول بانه لو كان الحال
على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر نفع كونه استخفا
بالنسبة لا بعيد خفائه عن ابن عرفانة كان مستقبا وقع في بعض
الاحياء ولم يكن سنة مستقرة حتى يبعد خفائه عن ابن عمر
كيف لا يقال انه مذروب وقد امر به صلى الله عليه وسلم وفعله
الصحابة كما استترف واما ما روى محمد بن نصر وغيره من طريق
ابراهيم النخعي عن الخلفاء الاربعة انهم كانوا لا يصلونهما فهو
منقطع مع انه لم يكن فيه دليل على الكراهة وايضا قد عرفت
من حديث عقبه بن عاصم ان عدم تنقلهما كان للشغل فليكن

عن ابن عمر
عن طريق
طاوس ما
رايت احدا
يصليهما
على عهد
النبي صلى
الله عليه
وسلم

عدم التنقل لهما من الخلفاء وللشغل ايضا وقد روى محمد بن نصر وغيره
من طريق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص
ابى به كعب وابى الدرداء وابى موسى وغيرهم انهم كانوا لا يصلون
عليهما واما ما قال ابو بكر بن العربي اختلف فيها الصحابة ولم
يفعلها احد بعدهم فيروى ما قال محمد بن نصر وقد روي
عن جماعة من الصحابة وانا بعين انهم كانوا يصلون الركعتين قبل
المغرب ثم اخرج ذلك باسناد متقدمة عن عبد الرحمن بن
ابى ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقبل والاعمش وعائشة
عبد الله بن الزبير وعمر بن مالك وقد ذهب الى ذلك جماعة
الحسن البصري حين سئل عنها فقال حسنتين والله لم اراد
الله منعهما واحدا واسحق واصحاب الحديث وعائز الابرار

كذلك الدين بن الحارث وأمره في البحر وفي السواحل فلو لم يزل حيًّا نابضًا
لم يزل من تاجير المغرب لم يزل البتة كما هو متفق تطبيق
الأحاديث بعضها بعضًا هذا والله أعلم

فشاء سنة من بعد سنة في سنة ١٢٠٠ هـ
قد روى محمد بن ابراهيم عن قيس بن عمر قال رأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح ركعتان فقال الرجل اني لم اكن مضطرب
الركعتين التي قبلها فصلبتهما الآن فسكت رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخرجوه ابو داود وابن ماجه وابن ابي شيبة في مصنفه
احمد بن حنبل والداؤدي واذا كنتم راخروا الصبح فيلفظ راي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان اصل ركعتين بعد الصبح الحديث والنسب

عشر

بلفظ خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبمت الصلوة ففصلت معه
الصبح ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني اصلي فقال
صهلا يا قيس اصلواتان معا قلت يا رسول الله اني لم ارك ركعتي
ركعتي العجرا قال فلا اذن وحمد لله ابراهيم وان لم اسمع عن قيس
لكن قد جاء من مقلدا من رواية يحيى بن سعيد عن ابيه عن حمدة
قيس بما اخرج ابن حزمية وابن حبان في صحيحيهما ^{انما} صلى
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ولم يكن يركع ركعتي العجرا
فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فركع ركعتي العجرا وروى
ابن حبان في صحيحه عن ابيه فلم يكن عليه واخرجه احمد بن
داود وطي بن الحارث في صحيحه على شرطهما وقد ظهر من هذا
الحديث ان من لم يركع الركعتين قبل العجرا فليصل بعده قبل طلوع الشمس

وأما ما روى أبو سعيد الخدري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلوة بعد العصر حتى تغيب الشمس أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري قالوا ب عن يوحنا بن الأبرار البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عند طلوع الشمس وعند غروبها يدل عليه ما روى النسائي والبيهقي بإسناد حسن عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة بعد العصر إلا أن تكون الشمس بيضاء وفتية وأخرج أحمد عنه من نوعا بلنظ لا يصلي بعد العصر إلا أن تكون الشمس بيضاء ومرتفعة ويدل عليه أيضا ما أخرجه البخاري في صحيحه من طريق عبد العزيز بن ربيع قال روي ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر ويجزئ أن عائشة حدثت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل بيتها إلا

إلا صلواتها والثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم انتزع المبدوء وأما الصلوات المفروضة والمستورات فلا يجوز صلوة الجأزة بعد العصر وبعد الصبح إذا لم يكن عند الغروب ولا عند الطلوع بالجماعة والقضاء فيه الله عليه وسلم السنة الواحدة بعد صلوة العصر فقد أخرج الشيخان عن كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الزهر أرسلوه إلى عائشة رضي الله تعالى عنها فأنزلوا الأمر عليها السلام من جميعا وصلوا عن الركعتين بعد العصر فقل لها أنا أجزيك أن تصليهما وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلق عنها وقال ابن عباس و كنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها قال كريب فقلت على عائشة رضي الله تعالى عنها فبلغتها ما أرسلوني به فقالت سل أم سلمة فخرجت إليهم فأخبرتهم بقولها فردوني إلى أم سلمة

بمثل ما رسلوني به الى عائشة فقالت ام سلمة سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم ينهى عنها ثم رايته يعليها حين صلى العصر ثم
دخل على وعندي نسوة من بني حرام من الانصار فارسلت اليه
الجارية فقلت فومي بجنبه فولى له تقول لك ام سلمة يا رسول الله
نخعي عن هاتين واراك نصليها فان شاربيده فاستأخرني عنه
ففعلت الجارية فاستأريده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال
يا ابنة ابى امية سالت عن الركعتين بعد العصر وانه اناني ناس من
عبد العيس فشتغلون عن الركعتين اللتين بعد الظهر فمما هاتان
وما زاد احد والطيوي عن حماد بن سلمة عن الازرق بن قيس
عن ذكوان عن ام سلمة تلك يا رسول الله افنتقضيها اذ اناسنا
قال لا فتية حماد بن سلمة قال الحافظ في التفریب حماد بن سلمة

به دينار البصري ابو سلمة ثقة عابد ثبت الناس في ثابت وغير
حفظه بأجرة من كبار النامنة فلا تخلو هذه الزيادة من اوهم
لان رواية الصحيحة انها هي اذا كانت عن ثابت كما مر غيره وفي
حديث ام سلمة رواية حماد بن سلمة فيه عن الازرق بن قيس
ولقد اضعفها الحافظ والبيهقي وغيرهما مع ان حماد بن سلمة تفرد
بجدة الزيادة ولم يأت بها احد من كان في تلك الطبقة التي حماد
بن سلمة فيها وهي طبقة اتباع التابعين كمر في الصحيحين وسنن
ابي داود وكعب بن عبيد الله بن موسى والطيوي وكمر بن اشد البصري
في النسائي وعبد الرزاق وكوكيع بن الجراح في النسائي ومحمد بن
عبد الله في مسند احمد وكعب بن حميد في مسند احمد وكشيرة
بن الحجاج في مسند احمد وكسفان في الطحاوي وكابي اسامة

في الطحاوي ومعاذ بن معاذ بن نصر البصري في السابغ فصولا
 منهم لم يذكر هذه الزيادة فرواية حماد بن سلمة في موضع
 منهم يدل على خطأ تلك الزيادة وعلى وجه في تلك الرواية
 وأما القول بقبول زيادة الثقة فليس بمطلق بل هو مقيد بما لم
 نفع منافذة لرواية من هو أوثق منه كما في شرح الخبيرة وغيره
 فحماد بن سلمة والنسائي ثقة فحماد بن الحارث أوثق منه قال الحافظ
 في التزيين عمرو بن الحارث بن يعقوب النضاري أبو يوسف ثقة
 ثقة حافظ من السابقة وقال في ترجمة حماد هو حماد بن سلمة
 به دينار البصري ثقة عابد أثبت الناس في ثابت تغير حفظه
 بأخضره من كبار الثامنة وقال الذهبي في معذبة من أنه ناعلي
 العبارات في الرواة المقبولين ثبت حجة رتبته حافظ وثقة

متقن مفرقة نمر صدوق ثبت أن عمرو بن الحارث أوثق منه
 حماد على أن عمرو قد تابعه وكيع بن الجراح وهو ثقة حافظ عابد
 ومعمرب راشد وغيرهما كما تقدم فإذا قرنا لك ذلك معصن
 رواية عمرو بن الحارث لما ترجع وثقة ورواية حماد بن سلمة
 التي فيها تلك الزيادة هي المروجة هذا والله أعلم

باب في الزيادة وجدها

فداخرج مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان إلى حديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت الصلاة فلا صلوة إلا
 المكثوبة وزاد ابن عدي في هذا الحديث قيل يا رسول الله ولا ركعتي
 العجزة قال ولا ركعتي العجزة قال الحافظ ابن حجر إسناده حسن وثقة
 أخرجه أحمد والطحاوي من وجه آخر عنه بلفظ فلا صلوة إلا التي

اقيمت وقد اخرج البيهقي عن ابي هريرة قال اقيمت الصلوة فجاء
رجل فركع ركعتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة
فلا صلوة الا المكتوبة وقد اخرج البخاري ومسلم نحوه عن ابن
بجينة قال مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل وقد اقيمت الصلوة
بجلى ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به
الانس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح اربعا وقد
اخرج مسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه واللفظ لمسلم عن
عبد الله بن سرجس قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه
وسلم في صلوة الغداة فضلى ركعتين في جانب المسجد ثم دخل
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال يا فلان باي الصلوتين اعتمدت ابصلوتك وحك اربطوك

مناداة وقد اخرج ابوداود الطيالسي عن ابن عباس قال كنت اصلي و
اخذ المؤذن في الاقامة فجد بن النبي صلى الله عليه وسلم فقال
اقتل الصبح اربعا قال ابن القيم في اعلام الموقعين حديث جيد لاسنا
واخرج به الحاكم بلفظ اقيمت الصلوة فتمت اصل الركعتين فجد بن
الحديث وقال يجمع على شرط مسلم وقد اخرج الطبراني في الكبير عن ابي
الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ركعتي الغداة
حين اخذ المؤذن يقيم فغمر النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال لا
كان هذا بقل هذا قال العراقي واسناده جيد فخذ الا حاشيتك تدل
على كراهة شروخ السنة حال الاقامة وبعدها سواء كانت السنة
ركعتين الفجر او غيرها ولو كانت في جانب المسجد كما فهمت من حديث
عبد الله بن سرجس وبطل قول من زعم انهم صلوا في الصلوة

لا فصل بينهم وبين المسلمين بالجماعة فلذلك زجرهم النبي صلى
الله صلى الله عليه وسلم وأحج بالاحاديث الواردة بالامر بالفصل
بين الغرض والنفل وكذا بطل قول من خص سنة الفجر من عموم
قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة
لان دور النبي الصريح في ادائه سنة الفجر عند اقامة الصلوة
من غير احتمال ولا تاويل كما عرفت من حديث ابن بكينة و
عبد الله بن سرجس وابن عباس وابي موسى الاشعري رضي
الله عنهم واما ما روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة الا ركعتي الفجر
اخرج البيهقي فيه عباد بن كثير التقي البصري العابد المجاور
بمكة قال الحافظ ابن حجر في التقریب متردك قال احمد روى احاديث

كثير

كذب مع انه يعارض هذه الزيادة ما مر من زيادة ابن عدي قيل يا
رسول الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر واما ما روى ابن ابي
شيبه في مصنفه عن حارثة بن مسروق ان ابن مسعود واباموسى
خرجا من عند سعيد بن العاص فاقامت الصلوة فركعا ابن مسعود ركعتين
شرد خل مع الغنم في الصلوة واما ابو موسى فدخل في الصف وما روى
عن عبد الله بن ابي موسى عن ابيه دعا سعيد بن العاص واباموسى و
خديفة وابن مسعود قبل ان يعجل العداة فلما خرجوا من عند اقيمت
الصلوة فجلس عبد الله بن مسعود الى اسطوانة من المسجد فجلس
الركعتين شرد خل المسجد ودخل في الصلوة وما روى عن ابن مخنف قال
دخلت المسجد في صلوة العداة مع ابن عمر وابي عباس والامام يعقيل
فاما ابن عمر فدخل في الصف واما ابن عباس فعلى ركعتين شرد خل

مع الامام فلما سلم الامام فداين عن مكانه حتى طلعت الشمس فقام
فركع ركعتين وماروي عن محمد بن كعب خراج ابن عمر عن بيته فثبت
صلوة الصبح فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد وهو في الطريق
ثم دخل المسجد ففعل الصبح مع الناس وماروي عن ابى الدرداء انه
كان يدخل المسجد واناس مصفوف في صلوة البر ففعل الركعتين
في ناحية ثم يدخل مع القوم في الصلوة اخرج هذه الآثار الطحاوي
فالجواب ان هذه الاحاديث مرفوعة بكف شرك لها قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم بفعل احد لا تعرف دليله وقد ثبت لنا من
حديث ابى هريرة وابن عبيدة وعبد الله بن مسعود وابى موسى
الا شريك قال البيهقي في المعرفة واذ ثبت الحديث عن النبي صلى
عليه وسلم فلا حاجة في فعل احد بعده اه قال ابن حجر في فتح الباري

قال ابن حجر

قال ابن عبد البر وغيره الحجة عند السانغ السنة فمن ادلى بها فخذ
افلح وترك الشغل عند اقامة الصلوة وندار كما بعد قضاء الزمان
اقرب الى اتباع السنة ويتايد ذلك من حيث المعنى بان قوله في
الاقامة حي على الصلوة معناه هلموا الى الصلوة اي التي يقيم لها فاسد
الناس بامثال هذا الامر من لم يتشامل عنه بغيره وانه علم اه
واما من شرب في النافلة قبل الاقامة ففعل يقطع وبطلان وهو لا يصح
لعوم قوله ثم لا يبطاوا عنكم قال النضر بن ابي الحسن السدي في فتح
الودود حاشيته سنة ابى داود فلا ينبغي الاشتغال لمن حضر الاقامة
الا المكتوبة فمما ينبغي توجه الى المشروع في غير تلك المكتوبة لمن عليه
تلك المكتوبة واما انما المشروع قبل الاقامة وفرد في الاختيار
فلا يثبت له النهي وكذا المشروع خلف الامام في النافلة لمن ادعى

المكتوبة قبل ذلك فلا ينافي في حديث ما سبق من الاذن في الشروع
في الصلاة خلف الامام لمن ادعى الغرض ^١ هذا والله اعلم

عدم فرضية الترتيب وعدم وجوبه

تدريس انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسى صلاة
فليصل اذا ذكر لا كفارة لها الا ذلك اتم الصلوة لذكرى اخرجه
الشيخان ففي هذا الحديث حجة على من قال ان من ذكر بعد ان صلى
صلوة انه لم يصل التي قبلها فانه يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان
صلاها مرة واحدة للترتيب فانه استغنى عنه المحرف في قوله لا كفارة
لها الا ذلك ان لا يجب غير الحق في التعليل المحمدي وقد استدلل
صاحب الهداية وغيره لمذهبنا بما رواه الدارقطني ثم البيهقي في
سننهما عن ابيه عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسى

صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلاته فاذا فرغ فليعد
التي نسى ثم لم يعد التي صلاحها مع الامام واستدل من يرى وجوب
الترتيب ايضا بقوله عليه السلام لا صلوة لمن عليه صلوة قال ابو بكر
هو باطل وتاوله جماعة على معنى لا صلاة لمن عليه فرضية وقال ابن
الجوزي هذا السمع على السنة الناس وما عرفنا له اصلا كذا في
عمدة القاري شرح صحيح البخاري ولا ابن الهمام في فتح القدير في
هذا المبحث تحقيقات نفيسة ملخصها ترجيح قول الشافعي
وكون ما ذهب اليه اصحابنا وغيرهم من استلزام اداء القضاء قبل
الاداء لصحة الاداء وعند سعة الوقت والتذكر مكرما لا ثبات
شرط المعطوع به بلفظي المستلزم بالزيادة بخبر الواحد على القاطع
وهو خلاف ما نقرر في اصولهم وقال ابن نجيم المصري صاحب البحر

الرائق شرح كثر الدلالة وغيره في كتابه فتح الغفار بشرح المنار
 قول اصحابنا بان الترتيب واجب بثبوت الجواز لكونه مشكلا
 جدا ولا دليل عليه تمامه في فتح القدير ام وفي فتح القدير
 هذا كله بعد ثبوت ذلك القاطع ومعرفة شخصه ولم يعينوه و
 الاجماع مستفاد اذ ما لك واصحابنا لم يقولوا بعبء الوقتية اذا
 قدمت مطلقا فلا اجماع ويمكن كونه حديث امامه جبريل حيث قال
 الوقت ما بين حديثين بناء على انه متواتر ومشهور وحكمه حكم
 المتواتر في تعيينه مطلقا الكتاب به وجه مقتضى الدليل وجوب
 تقديم الفاشة دون منسأ الوقتية لولم تقدم فان لم يفعل الله
 ترك مقتضى خبر الواحد كترك الفاشة سراة ودعوى من ادعى
 انه خبر الترتيب مشهور مردود بان الخلاف في رفعه بين

المحدثين ثابت فضلا عن شهرته الا ترى ان المذهب تقدم الوقتية
 عند صنف الوقت ولو كان مشهورا عندهم لقدموا الفاشة مطلقا
 لجواز تعيينه الكتاب فضلا عن غيره بالخير المشهور فيكون الخلاف
 جواز الوقتية في كل الوقت معيد ابدى الفاشة لكن هذا احداث
 قول ثالث لان الثابت ثلثان قائل بالاستصحاب وقائل بالوجوب
 على الوجه الذي تقدم فنجعله للوجوب على ما ذكرنا احداث قول ثالث
 وهو لا يجوز فاذا امتنع احوال ظاهر من الوجوب لزوم حمله على الترتيب
 ونفسه لا يمنع لاحداث هو الفاشة المصارفة الى الترتيب فظهر
 بهذا البحث اولوية قول الشافعي وغيره من العالمين بالاستصحاب
 وهو محل فعله عليه الصلوة والسلام الترتيب في القضاء يوم الخندق
 لان مجرد الفعل لا يستلزم كونه المعين لجواز كونه الاولى ١

تدأخرج ابوداود والطبراني واحده عن نوبان مروي عن كل سجدتين
بعد السلام وقد روى الشيخان في قصة ذي الدير عن ابي هريرة
فصل ركعتين ثم سجد مثل سجدة او اطول ثم رفع
رأسه وكبر فني هذا جاء السجود بعد السلام وقد جاء قبل السلام
فيما اخبرنا البخاري عن عبد الله بن مالك بن عبيدة قال ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى بجم الظهر فقام في الركعتين الاولىين ولم يجلس
فقام الناس معه حتى اذا افضى الصلوة وانتظر الناس تسليمه كبر
وهو جالس فسي سجدين قبل ان يسلم ثم سلم ولهذا اختلف
العلماء في ذلك فقال الشافعي ان سجود السهو كانت قبل السلام
وقال مالك انه كان السهو بالزيادة فالسجود بعد السلام اخذوا

من حديث ابن عبيدة وقال ائمتنا ائمة الاسلام والخلاف ليس الا
في الاولوية والحق ثبوت ذلك كله كما فصل في العيني في البداية
ثم اصحابنا اختلفوا في ائمة التسليمين او بعد سلام واحد
عن عبيدة كما اخبرنا الكوفي او تلقاء وجهه كما اخبرنا في الاسلام
والذي صححه في الهداية والسياسة والطهارة وغيرها هو كونه بعد
التسليمين صرفا لسلام المذكور في الاحاديث الى ما هو المعهود كذا
في شرح المنيحة هذا والله اعلم

ثم جاء في قصة ذي الدير عن ابي هريرة فصل ركعتين ثم سلم ثم
كبر نسجد مثل سجدة او اطول ثم رفع رأسه وكبره وقد روى عبد الله
بن مسعود رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سلم

قيل له يا رسول الله احدث في الصلوة شيئا قال وما ذاك قالوا
صليت كذا وكذا قال فشيئ رجله واستقبل القبلة فمسجد
سجدين ثم سلم ثم اقبل علينا بوجهه فقال انه لو حدث في
الصلوة شيئا انباكم به ولكن انما انا بشر مثلكم انسي كما
تسون فاذا نسيت فاذا ذكروني واذا شك احدكم في صلوة
فليقر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدين اخرجهما
الميثاقان وقد روى عبدالله بن مالك بن بكينة وقال ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى فتم الظهر فقام في الركعتين الاولىين ولم
يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة واستظر الناس لتسليمة
كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل ان يسلم ثم سلم اخرجه
البخاري وقد روى عمران بن حصير رضي الله عنه ان النبي صلى

عليه وسلم صلى لثم فمسح فمسح سجدين ثم تشهد ثم سلم اخرجه
ابوداود وابن حبان والترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال
صحيح على شرط الشيخين فقد ثبت من مجموع هذا ان النقص
لا يجبر الا بالسجدتين وليس الواجب الا هاتين السجدتين ولما استلم
بعد السجدتين بدون التشهد او معه فمخارجاته لا دخل له في
اجب نقصان الصلوة في المصنف دريغا يعني في حديث ذي
اليدعين تشهد وسلام برأى سجدة سهو مذكورته ومنه جبهه ثم
سبكه بعد سجدة سهو تشهد وتسلم ثم سبكه واسد اعلم ام هذا والله اعلم

ذا قام من الركعتين حتى تسلمت قائما

قد روى المغيرة بن شعبه رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا شك احدكم فقام في الركعتين فاستتم قائما

فليقبل ولا يعود وليسجد سجدتين فان لم يستتم قائما فليجلس
رواه ابو داود وابن ماجة والدارقطني والفظالة وفي سند هذا
الحديث والحار جابر الجعفي لكن لم يتفقوا على تصحيحه فقد وثقه
سبعة وسفيان الثوري وقال وكيع ما شككتم في سبئي فلا تشكوا
ان جابرا الجعفي ثقة كذا في كتاب الرغيب والترهيب للذهبي
ولا يخفى ان هذا الحديث فيه عوده ما لم يستتم قائما وهو ظاهر المذهب
وهو الاصح فصح وكذا في التبيين والبرهان وقال في الامداد و
استبنا من مواهب الرحمن وشرحه البرهان بصريح الحديث الذي
رواه وهو ظاهر الرواية وفي الحديث واكثر ان كان الى العود
اقرب عاد وان كان الى القيام اقرب لا يعود وذلك لان الامل
ان ما يقرب الى الشيء يأخذ حكمه كقضاء المصروع حریم البير

وقرب الى العود بان رفع اليه من الارض وركبته عليهما او مالم
ينصب المصنف الا سئل وصح في الكافي مكانه لم يقع اصلا والظاهر
الى القيام اقرب مكانه وقد قام وهو فرض قد تلبس به فلا يجوز
رفضه لاجل واجب وهذا التوفيل مردى عن ابي يوسف واختاره
مشايخ بخارا وارتضاه اصحاب المتن وقد جزم في الميسر
ان ظاهر الرواية عوده ما لم يستتم قائما ولا يعدل عن ظاهر
الرواية كذا في طوالم انوار شرح الدر المنار هذا والله اعلم

تفسير الجعفي

لم ارفى المسافة التي يجب فيها قصر الصلوة حد يباعه رسول الله
منه عليه وسلم الا ما رواه مسلم وابو داود عن يحيى بن يزيد
الحنايني قال سألت اسن بن مالك عن قصر الصلوة فقال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج مسيرة ثلثة اميال او ثلثة فراسخ
صلى ركعتين وللبخفي عنه يمين بن يزيد راويه عن انس قال
سالت انساً عن قصر الصلوة وكنت اخرج الى الكوفة يعني من البصرة
فاصلي ركعتين ركعتين حتى ارجع فقال انس فذكر الحديث فهذا
الحديث الصحيح الصحيح وان لم يصلح للاحتجاج في الحديث بثلثة اميال
كما ذهب اليه اهل الظاهر لكونه مستوكافيه الا انه يحتج به على
ثلثة فراسخ لكون ثلثة اميال مندرجة فيها لكن لم يذهب اليه هذا
التحديد احداً أصلاً فلا يعمل بالحديث كما هو المنزور والا ما ردوا كذا ^{فقط}
بابه ابي شيبة من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن ابيه وطاء
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا اهل مكة
لا تقصروا الصلوة في ادنى من اربعة برد من مكة الى عسفان

فقد وان كان معمولاً عمل بموافقة ابن عمر وابن عباس كما سيأتي
الا ان فيه عبد الوهاب وهو متروك وكذلك الثوري كما في تقريب
التحذيب وبالحلة ان ما روي عنه صلى الله عليه وسلم ان كان صحيحاً
فقد غير معمول به وان كان معمولاً به فقد غير صحيح فينبغي ان يرجع
الى آثار الصحابة فاذا روينا في البخاري تعليقاً عن ابن عمر وابن عباس
كانا نقصران في اربعة برد وقد وصله ابن المنذر من رواية يزيد
بن ابي جيب عن عطاء عن ابي رباح ان ابن عمر وابن عباس كانا
يصليان ركعتين وينظران في اربعة برد فضايق ذلك فهذا
صريح في ان لا تقصر من دون اربعة برد ومن ثم اذا سافر ابن عمر
صلى الله عليه وسلم عنه البريد لا يقصر الصلوة كما في موطأ مالك فلا
يعارضه ما روي ابن ابي شيبة عن وكيع عن مسعر عن محارب

سمعت ابن عمر يقول اني لاسافر الساعة من النخار فاقصر
وقال الثوري سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول لو
خرجت ميلا تقصرت الصلوة نال الحافظ اسناد كل منهما صحيح
وذلك من وجهين احدهما انهما ليسا بصحابين فيكون هذا
المسافة غاية القصر بل يحتمل ان يكون مسافة يبتدئ منها القصر
وثانيهما انه لو سلم صراحتهما فنقول انما يجوز ان القصر فيما دون
اربعة برد وذاك يمنع فوجب ان يعمل على ما يمنع ليكون العمل
عليه عملا على الامر المستيقن ولهذا يقدم المنع على الاباح ولا يعارض
ماروى مالك عن سالم ان عبدا من عمر كان يقصر الصلوة في مسيرة
اليوم التام وماروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال لا تقصروا
الصلوة الا في اليوم ولا تقصروا فيما دون اليوم ولا بين ابني شعبة

من وجه آخر صحيح عنه قال تقصر الصلوة في مسيرة يوم وليلة لان
مسافة اربعة برد يمكن سيرها في يوم وليلة كما في الفخ والمراء
من اليوم هو اليوم مع الليلة كما وقع في رواية ابن ابي شعبة واما
ماروى من فعلهم يقصر الصلوة على مسافة بعيدة تزيد على اربعة
برد فليس فيه مخالفة وهو ظاهر فانه لا نزاع في القصر فيما يزيد
على اربعة برد واما ماروى محمد بن كتاب الا نارعن علي بن ربيعة قال
سألت ابن عمر اني لم تقصر الصلوة قال تعرف السويدي او قلت لا
ولكن قد سمعت بها قال هي ثلث ليال فواصل فاذا خرجنا اليها
قصرنا الصلوة فلا يساوى ماروى ابنه سالم عنه انه كان
يقصر في مسيرة اليوم التام كما مر وما مر عن ابن دينار عنه وما مر
من عطاء عنه فان رواية هذه الرواية عن ابن عمر اكثر مع

كونها موافقة لما روي عن ابن عباس وان سلم تساوينا فالعمل
على ما روي عن ابن عباس وليعلم هذا ان ما ذكره اصحابنا من
ان ادنى ما ينصرف فيه الصلوة هو مسيرة ثلثة ايام من اقصر ايام
السنة من الصبح الى الزوال مضجع وموافق لما اخرجنا من اربعة برد
ولا تخالف بينهما لان البرد هو اربعة فراسخ والفرسخ هو ثلثة
اميال والميل على ما قال الزبير سنة آلاف ذراع والذراع
اربعة وعشرون اصبعاً معترضة معدلة والا صبع سنة ستيناً
معترضة معدلة هـ وقال الى نظر هذا الذي قاله هو الاشهر
فعلى هذا اربعة برد يكون ثمانية واربعين ميلاً ويعلم كل احد
انها تقطع في ثلثة ايام تكليمن هو المعتمد هذا والله اعلم
صحة الجمعة في كل مكان حتى في البراري وقت دفع الزمان في اقامة الجمعة

فما فترض الله تعالى علينا الجمعة بنفس كلامه اذ اودى الصلوة من
يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله ولما يقيد بكان دون متحان فهو
كما في فتح القدير فيقال ان فترض على العوم في الامكنة هـ وقد اخرج
ابن ابي شيبة وصححه ابن خزيمة من طريق ابي رافع عن ابي هريرة
عن عمر انه كتب الى اهل البحرين ان جمعوا حيث ما كنتم فلا يجوز لتقييد
الا بانه يجبر لا جمعة ولا شرف ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر
جامع او مدينة عظيمة اخرج ابن ابي شيبة وصححه ابن خزيمة وعنه
عبد الرزاق عنه لا تشرف ولا جمعة الا في مصر جامع وهو موقوف
في حكم المرفوع يدل ان كتب الله فيقال ان فترض على العوم في
الامكنة فاقد الله نفيه في بعض الاماكن لا يكون الا من سماع
وذلك لانه خبر الواحد وتقييد الكتاب باخبار الاحاد لا يجوز

اذ هو زيادة على الكتاب فان قلت ان المصير شرط للجمعة وزيادة
الشرط على الكتاب المطلق بخبر الواحد جائزة في المصاحبة جازان
يثبت الشرط لانه احط بخبر الواحد ولا يثبت به الركن قلت
ردا بن الحام حيث قال في باب قضاء الغواصة ولا يخفى ان ثبات
مشرط للمطلق في العمدة من غير الزيادة بخبر الواحد على ان طوع المطلق
تقييد للمطلق في العمدة به على ما لا يخفى على من له ادنى تأمل في الاصول
فلا يجوز ٢ فان قلت اخذنا من فتح القدير ان قوله قال فاسعوا
الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا بين الامة اذ لا يجوز اقامتها
في البراري اجماعا ولا في كل قرية عند بل بشرط ان لا يظعن
اهلها عنها صيفا ولا شتاء وكان خصوص المكان مراد فيها
اجماعا فقد الرزية الفاصلة وقد رنا المصير وهو اولى الحديث على

قلت ان اراد هذا القائل ان الآية قد خصصت منها البراري
بالاجماع فصارت ظنية فيما بقي فجاز تخصيصها بخبر الواحد ثانيا
كما قال ابن الحام في محبت فروة الفاتحة خلف الامام ان مدرك
الركوع خصص من آية فافروا ما عسى من القرآن بالاجماع فصارت
ظنية فجاز لنا ان نخصصها ثانيا بحديث فروة الامام فروة له
غير صحيح لان التخصيص بالاجماع تخصيص بمنفصل وقد تقررت في
الاصول ان مثل هذا التخصيص لا يبيد الظنية وكيف يقال بذلك
لانها لو صارت ظنية فيما بقي تكفي في ثبوت فرضية الجمعة
في المصير لان الفرض لا يثبت الا بالقاطع وان كان مراد ذلك
القائل انه لما كان حصر المكان مرادا بالاجماع صارت الآية
محملة فجاز بيانها بخبر الواحد وثبت به شرطية المصير ^{فد صحيح}

أيضا فإنه لما خصصت منها البراري بالاجماع لا تكون الآية مجملة
بجملة هذا التحفيص فإنه لو وسع هذا الباب لصار كثير من
الادلة التي خصص منها البعض مجملة ولم يقل به احد نعم لو ثبت
بسد جميع النعم اجمعوا في وثق واحد بعد تخصيص البراري ان
يراد منها بعض الامكنة لم المرام ودونه جمع النعم بل قد اخرج
البيهقي عن لث بن سعد قال كل مدينة او قرية فيها جماعة امرأ
بالجمعة فان اهل مصر وسراجلها كانوا يجتمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان
بامرهم وفيها رجال من الصحابة وقد اخرج عبد الرزاق باسناد
سليم عن ابن عمر انه كان يرى اهل البادية بين مكة والمدينة
يجتمعون فلا ييب عليهم **ش** **الدين** **يحكم** ان في
الجمعة تكون جماعة عظيمة تجتمع فيها الخواص والعوام والامامة

امر يوجب فيه كل احد فيقع الشارح في الامامة فلا يمكن اقامته بالجمعة
لا تخم لا يصلون منفردا ولا يجوز لهم ذلك فيجب شرطية الامام
لنفع هذا الشارح في الهداية لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمرأ
السلطان لانها لتمام جميع عظيم وقد تقع المنازعة في التقدّم والتأخير
وقد تقع في غيره فلا بد منه تنميلا لامرها **ف** فاذا ثبت هذا الشرط
ثبت شرط المصير ضرورة الفضا فان وجود الامام واقامته لا يفترق
بدون المصير ومن هنا جاء التوفيق بين تعريفات المصير كلها
فان الغرض من كل منها ان يقرر موضع يقيم الامام فيه فعرف
كل بما غلب على ظنه ان الامام يقيم في هذه القرية دون هذه
والقرية الجامع ما هو ظاهر الرواية وهو موضع له امير وقاض
ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وكذا اجاء التوفيق بين الآثار

فان من شرط المصركلي نظر الى ان الامام الذي يدفع به النزاع
لا يكون الا في المصرومن لم يشترط نظر الى دفع النزاع نفسه
فقال جمدا حيث ما لنته ولهذا ظهر ما قال الشوكاني في بيل
الاوطار للاجتماع فيه يعني في امر على مسرح فلا ينتهض للاجتماع
ا خلاصة المرام في هذا المقام ان الغرض الاصيل دفع الشنازع
لاوجود الامام والمصير بعينهما فانه لا دخل للشخص المكان للعبادة
وهو ظاهر كذلك في الدر المختار من النذور والعيني شرح الكنترف
القضاء قد روى عبد الرزاق ان عمر بن عبد العزيز كان مسبدا
بالسويداء في امارته على الحجاز فحضرت الجمعة فهيئ له مجلسا
من البطحاء فنادى بالصلاة فخرج فخطب وصلى ركعتين وجمهر
وقال ان الامام يجمع حيث كان وقد قال الامام محمد بعد شرطية

المصركل موضع مصره الامام فهو مصركل في الشيين وفي الترمذاني
وان قل وصغر وفي خزائن الفوائد عن الامام محمد اذا اجتمع
الناس على رجل يجمع لهم جازم واما هذا الزمان فزمان جهل
وطغيان يطلبون الرئاسة في امور الدنيا لا في امور الدين كما كان
الامر بالعكس في الازمنة الماضية فلا حاجة الى السلطان واذنه
ولهذا قال الامام محمد كما سلف عن خزائن الفوائد اذا اجتمع الناس
على رجل يجمع لهم جازم قال الشيخ رفيع الدين بن دلي الله الحديث
الدهليوي ان اهل المرتبة واران الدولة كانوا ينازعون فيما
في القرون الماضية فاما اليوم بل فيما قبل من الازمنة الكثيرة
فلا يبا تشون الا في امور الدنيا والرئاسة فلا حاجة الى السلطان
واذنه ا معربا فان قلت قد ظهر من تقريرك هذا ان الجمعة

تجوز في كل الامكنة لكن بشرط دفع التنازع فكيف لم يصل الجمعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرفات قلت انه واقعة حال
فجاز ان يكون عدم تجميعه صلى الله عليه وسلم كان للنسك
لا كونها صحرا وضع وجود هذا الاحتمال لا يتم به الاستدلال
اذا عرفت هذا فلا شك في صحة الجمعة في هذه البلدان فلا حاجة
الى آخر النظر بعدها كما عرفت عند العوام والله اعلم بحقيقة المزمع

البرعات حال الخطبة

قد عرفت في زماننا في بلادنا بدعات حال الخطبة ولم ار شيئا
منها ثبت فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ولا قول احد من
الصحابة ولا نعلم متحدا ان الخطيب ينزل في الخطبة الثانية
الى درجة سفلى من درجات المنبر ثم يعود وقد صرح بكونه

بدعة صاحب رد المحتار فلقا ابن حجر ومنها انه اذا صعد على
المنبر رفع يده ثم يشير على الخطبة ومنها اذا اتم الخطبة رفع
يده ايضا نعم اذا سئل الخطيب ان يدعو جاز له الدعاء برفع
اليدين كما في الحديث ومنها ان المستمعين للخطبة يضعون الايدي
تحت السرة في الخطبة الاولى وفي الثانية يضعون على الركب
وكيف لا يقال ان هذا الامر بدعة اذ لو كان سنة لتقل النبا ولو
آحادا ولما نفل اجملة الصحابة الاحياء قال تدره الحديثين و
والفقهاء من النابذة صاحب كتاب المغني روى يعلى بن شداد
بن اوس قال شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فاذا
جل من في المسجد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرائتهم
محتبين والامام يخطب وفعله ابن عمر وانس رضي الله عنهما

ولم نعرف لهم مخالفا فصار اجماعا اهـ هذا والله اعلم

فترعة الفاتحة في صلاة الجنازة

قد جاءت الاخبار والآثار في فترعة الفاتحة بعد الكبيرة الاولى في صلاة الجنازة ونبت الاختلاف من العناية في فعلها وتركها ولهذا الاختلاف ترى الائمة وقع فيهم الاختلاف والاراجح هو الفترعة على وجه الاستحباب او السنية قد اخرج البخاري في صحيحه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فترعة بفاتحة الكتاب فقال ليعلوا الفاتحة ومن المعلوم ان قول الصحابي من السنة كذا حديث مرفوع عند الأكثر ولا يقال بركنية الفاتحة ووجوبها مستدل بحديث لا هو له لم لم يفرق بفاتحة الكتاب لاننا نقول انها ليست صلوة حقيقة وانما هي دعاء واستغفار لميت ولهذا ليس فيها اركان الصلوة مع ان

الصلوة لا تجوز بدونها من الركوع والسجود وغيرهما مع ان ابن مسعود قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا في الصلوة على الجنازة دعاء ولا قرعة كبر ما كبر الا امام واختر من الدعاء الطيبة اوردته الشربلاي في رسالته في هذا الباب لكن لم يعزو الى احدين المخرجين ولا استدل بانثر ابن مسعود هذا على كراهة فترعتها لانه لا يفيدها بل فيه نفي التوقيت مع ان ابن مسعود مرفوعها كما نقل عنه ابن المنذر مشروعيها كما في عمدة القاري والرازي اذا فعل بخلاف ما روى يقيين سقط العمل به واما التأويل بان الفترعة بفاتحة الكتاب مكان الابنية الدعاء فلا يخفى ضعفه فان اختلاف النية امر باطن لا يطلع عليه احد الا بشيان ما نوى فكيف تحمل قرعة الفاتحة على نية الدعاء واما الاستدلال على منع الفترعة بحديث ابي هريرة مرفوعا اذا صليتم على الميت فاخلصوا له الدعاء

رواه ابو داود وصححه ابن حبان فضعيف ايضا لانه ليس فيه منع الرقعة
بل فيه الاكثار بالدعاء والا خلاص لسبب اجاب واما استدلال الطحاوي
على ترك الرقعة في الاولى تركها في باقي التكبيرات وبترك التشهد قال
ولعل رقعة من رقعة الفاتحة من العناية كان على وجه الدعاء لعل على وجه
التلاوة وتوله الفاتحة يحتمل ان يريد ان الدعاء سنة فعذا ورد الحافظ
ابن حجر في فتح الباري ^{عليه السلام} من الغيب وما يتضمن استدلاله من التعسف
فليس جمع اليه قال الحسن الشرنبلالي في حاشيته الدرر قوله لا رقعة فيها
القول في الاولانية ان رقعة الفاتحة بنية الدعاء لا بأس به وان فرقها
بنية الرقعة لا يجوز ^ا قول في الجواز فيه فامل لاننا بنا في كثير من مواضع
الخلاف استحباب رعايته كعادة الوضوء من مس الذكر والمرءة فيكون
رعايته محبة الصلوة بقرعة الفاتحة على قصد القرآن كذلك بل اول لان

الامام الشافعي يفرقها في الجبارة فتامل ^ا وفي عده الرعاية قوله خلافا
للشافعي فان عده يفرق الفاتحة بعد التكبير الاول وهو الاقوى دليلا
وهو الذي احتاره الشرنبلالي من اصحابنا والف فيه رسالة ^د وفي
التعليق المجهد قوله لا رقعة على الجبارة ^ا قول يحتمل ان يكون نفيا للشرقة
المطلقة فيكون اشارة الى الكراهة وبه صرح كثير من اصحابنا المتأخرين حيث
قالوا يكره رقعة الفاتحة في صلوة الجبارة وقالوا الوتر هابنية الدعاء
لا بأس به ويحتمل ان يكون نفيا للزمه فلا يكون فيه نفى الجواز اليه مال
حسن الشرنبلالي من متأخري اصحابنا حيث صنف رسالة سماها بالنظم
المستطاب فحكم الرقعة في صلوة الجبارة بام الكتاب ورد بها على من ذكر
الكراهة بدلائل شافية وهذا هو الاول لثبوت ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم واصحابه ^ا وقال القاضي محمد شاء الله الحق في الحديث

الباب في بيتي في وصيته وبعد كثير اول سورة فاتحة بهم بخوانند ام
هذا آخر الكلام فيما قد ناه من النظام فقد جاء بحمد الله بحيث
 يتميز به القشر عن الباب وارجو ان يتقبله الكلمة اول الباب
 ولا اخاف عن صيرور في عرضا لسهام السفهاء اذ لم يخلص عنهم من
 سلف من الكلمة نظنا منهم بانهم بالانكار من الانكار بعيدون وهل يستوي
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولست انا مدعي بالصواب في كل امر
 وباب مع اعترافي بان التصنيف امر رفيع المسالك وليس مثلي اهلا
 لذلك فان عثرتم اني الكلمة على الزلة والخطاء فاسدوا ذيل العفو
 الاصلاح فانه شجرة من ارندي بر داء النعوت والصلاح والحمد لله على الاجتهاد
 والصلوة والسلام على سيد الانام وعلى آله العظام واصحابه